

شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا
"شركة مساهمة مصرية"

القوائم المالية المستقلة الدورية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٤
وتقرير الفحص المحدود عليها

المحتويات	صفحة
تقرير الفحص المحدود	١/١
قائمة المركز المالي المستقلة الدورية	٣٢/١
قائمة الدخل المستقلة الدورية	٣٢/٢
قائمة الدخل الشامل المستقلة الدورية	٣٢/٣
قائمة التغيرات في حقوق الملكية المستقلة الدورية	٣٢/٤
قائمة التدفقات النقدية المستقلة الدورية	٣٢/٥
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية	٣٢/٣٢-٦

تقرير الفحص المحدود على القوائم المالية المستقلة الدورية

إلى السادة/ أعضاء مجلس إدارة شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا "شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المستقلة الدورية المرفقة لشركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٤ وكذا القوائم المستقلة الدورية للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن ثلثه أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية المستقلة الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتتنحصر مسؤوليتنا في التوصل إلي استنتاج على هذه القوائم المالية المستقلة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية المستقلة الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المستقلة الدورية.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المستقلة الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٤ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

القاهرة في: ١٤ يناير ٢٠٢٥



مشير شرين نور الدين

(س.م.م. ٣٤٣٦٠)

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٤٠٧)

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

زميل جمعية المحاسبين المعتمدين بالمملكة المتحدة

زميل جمعية المحاسبين القانونيون (أستراليا)

عضو جمعية الضرائب المصرية

Moore Egypt

قائمة المركز المالي المستقلة الدورية

٢٠٢٤/٠٨/٣١	٢٠٢٤/١١/٣٠	إيضاح	الأصول
ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى		الأصول غير المتداولة
٩,١٤٨	٨,٩٩١	(٤)	الأصول الثابتة
٢١٥	١٩٨	(٥)	أصول غير ملموسة
١١٩,٥٩٢	١١٨,٩٧٧	(٦)	استثمارات عقارية
٩٥٥,٧٠٠	٩٥٥,٧٠٠	(٧)	استثمارات مالية في مؤسسات تابعة
٥,٣٦٤	٥,٤٠٩	(١٧)	أصول ضريبية مؤجلة
١,٠٩٠,٠١٩	١,٠٨٩,٢٧٥		إجمالي الأصول غير المتداولة
			الأصول المتداولة
٧,٦٧٠	٣٧٥	(٨)	أوراق قبض
--	--	(٩)	استثمارات في أذون خزانة
٤٩,٨٣٠	٣١,٧٣٣	(١٠)	مدينون وحسابات مدينة أخرى
١,٦٠١,٣٥٤	٢,٤٢٥,٧٣٦	(١١)	النقدية وما في حكمها
١,٦٥٨,٨٥٤	٢,٤٥٧,٨٤٤		إجمالي الأصول المتداولة
٢,٧٤٨,٨٧٣	٣,٥٤٧,١١٩		إجمالي الأصول
			حقوق الملكية والإلتزامات
			حقوق الملكية
٩٠٩,٠٠٠	٩٠٩,٠٠٠	(١٢)	رأس المال المصدر و المدفوع
٥٤٨,٢٤٣	٥٤٨,٢٤٣	(١٣)	إحتياطيات
٥٠,٨٢٦	٨٨٧,٧٠٦		أرباح مرحلة
٨٣٦,٨٨٠	١,٠٥٦,٩٢١		صافي أرباح الفترة/ العام
٢,٣٤٤,٩٤٩	٣,٤٠١,٨٧٠		إجمالي حقوق الملكية
			الإلتزامات المتداولة
٢٩٩	--		إيرادات مقدمة تستحق بعد اقل من سنة
٥٠,٧٠١	٥٠,٧٠٣	(١٤)	مخصصات
٣٠٠,٠٠٠	--	(٢٣)	مستحق إلي أطراف ذوي علاقة
٤,٦٠٩	٦,٢٢٢	(١٥)	دائنون وحسابات دائنة أخرى
٤٨,٣١٥	٨٨,٣٢٤	(١٦)	ضريبة الدخل المستحقة
٤٠٣,٩٢٤	١٤٥,٢٤٩		إجمالي الإلتزامات المتداولة
٢,٧٤٨,٨٧٣	٣,٥٤٧,١١٩		إجمالي حقوق الملكية والإلتزامات

- الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية المستقلة الدورية وتقرأ معها.
- تقرير الفحص المحدود "مرفق".
- التاريخ: ١٤ يناير ٢٠٢٥

أ/ عمرو على الجارحي
رئيس مجلس الادارة

أ/د/ أحمد ركي بدر
العضو المنتدب

أ/ أشرف محمد إبراهيم
مدير عام الشؤون المالية



قائمة الدخل الدورية المستقلة

من ٢٠٢٣/٠٩/٠١ حتى ٢٠٢٣/١١/٣٠ ألف جنيه مصري	من ٢٠٢٤/٠٩/٠١ حتى ٢٠٢٤/١١/٣٠ ألف جنيه مصري	ايضاح	
٢,٩٣٦	١٠,١٩١	(١٨)	إيرادات أصول ثابتة مؤجرة (تمويلي/استثمار عقاري)
٦٨٢,٦٩٤	٩٩٦,٨٠٠		إيرادات استثمارات مالية في شركات تابعة
٦٨٥,٦٣٠	١,٠٠٦,٩٩١		الإيرادات
(١,٣١٦)	(١,٣١٦)	(١٩)	(بخصم):
(١,٣١٦)	(١,٣١٦)		تكاليف النشاط
٦٨٤,٣١٤	١,٠٠٥,٦٧٥		تكلفة الإيرادات
			مجمول الربح
٥٨٧	٢٩٩	(٢١)	بضائف/ (بخصم):
(١٥٧)	(١٧٤)	(٥,٤)	إيرادات أخرى
(١,٤٣١)	(١,٦٠٩)	(٢٠)	إهلاكات الأصول الثابتة و الغير ملموسة
(١,٦٨٠)	(٢,٩٩٩)		مصرفات إدارية وعمومية
(٢)	(٢)		رواتب ومكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة
(٢,٦٨٣)	(٤,٤٨٥)		مخصصات مكونة
٦٨١,٦٣١	١,٠٠١,١٩٠		صافي أرباح التشغيل
٢٢,٢٣٥	٧٠,٢٣٨		بضائف :
٤١,٩٨٤	٣١,٤٠٨		قوائد دائنة
--	٣٣١		إيرادات استثمارات في الون خزائنة
٧٤٥,٨٥٠	١,١٠٣,١٦٧		أرباح فروق عملة
			صافي أرباح الفترة قبل الضرائب
(٢٩,٦٨٨)	(٤٦,٢٩١)	(١٦)	(بخصم)
(٤١)	٤٥		الضريبة الدخل الجارية
٧١٦,١٢١	١,٠٥٦,٩٢١		الضريبة المؤجلة
٧,٨٨	١١,٦٣	(٢٢)	صافي أرباح الفترة بعد الضرائب
			النصيب الاساسي للسهم من حصة المساهمين في صافي أرباح الفترة (جنيه مصري/ ألف سهم)

- الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متماً للقوائم المالية المستقلة الدورية وتقرأ معها.

أ/ عمرو على الجارحي
رئيس مجلس الإدارة

أ. د. أحمد زكي بدر
العضو المنتدب

أ/ أشرف محمد إبراهيم
مدير عام الشؤون المالية

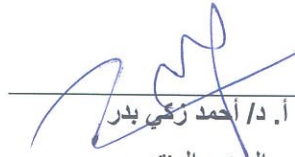


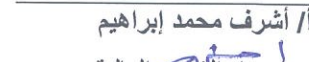
قائمة الدخل الشامل الدورية المستقلة

من ٢٠٢٣/٠٩/٠١ حتى ٢٠٢٣/١١/٣٠ ألف جنيه مصري	من ٢٠٢٤/٠٩/٠١ حتى ٢٠٢٤/١١/٣٠ ألف جنيه مصري	
٧١٦,١٢١	١,٠٥٦,٩٢١	صافي أرباح الفترة
--	--	يضاف / يخصم
٧١٦,١٢١	١,٠٥٦,٩٢١	الدخل الشامل
		إجمالي الدخل الشامل عن الفترة

الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متماً للقوائم المالية المستقلة الدورية وتقرأ معها.


أ/ عمرو على الجارحي
رئيس مجلس الإدارة


أ. د/ أحمد رامي بدر
العضو المنتدب


أ/ أشرف محمد إبراهيم
مدير عام الشؤون المالية



قائمة التغيرات في حقوق الملكية المستقلة الدورية

الإجمالي	أرباح الفترة / العام	أرباح مرحلة	احتياطيات	رأس المال المدفوع
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٢,١٧٩,٤٧٢	٧٥٦,٠٢٠	٤٠,١٠٠	٥١,٠٤٤٢	٩٠٩,٠٠٠
--	(٧٥٦,٠٢٠)	٧٥٦,٠٢٠	--	--
--	--	(٣٧,٨٠١)	٣٧,٨٠١	--
(٦٧١,٤٠٣)	--	(٦٧١,٤٠٣)	--	--
(٦٧١,٤٠٣)	(٧٥٦,٠٢٠)	٤٦,٨١٦	٣٧,٨٠١	--
٧١٦,١٢١	٧١٦,١٢١	--	--	--
٧١٦,١٢١	٧١٦,١٢١	--	--	--
٢,٣٢٤,١٩٠	٧١٦,١٢١	٥٠,٨٢٦	٥٤٨,٢٤٣	٩٠٩,٠٠٠
الإجمالي	أرباح الفترة / العام	أرباح مرحلة	احتياطيات	رأس المال المدفوع
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري

٣٠ نوفمبر ٢٠٢٤

٢,٣٤٤,٩٤٩	٨٣٦,٨٨٠	٥٠,٨٢٦	٥٤٨,٢٤٣	٩٠٩,٠٠٠
--	(٨٣٦,٨٨٠)	٨٣٦,٨٨٠	--	--
--	(٨٣٦,٨٨٠)	٨٣٦,٨٨٠	--	--
١,٠٥٦,٩٢١	١,٠٥٦,٩٢١	--	--	--
١,٠٥٦,٩٢١	١,٠٥٦,٩٢١	--	--	--
٣,٤٠١,٨٧٠	١,٠٥٦,٩٢١	٨٨٧,٧٠٦	٥٤٨,٢٤٣	٩٠٩,٠٠٠
الإجمالي	أرباح الفترة / العام	أرباح مرحلة	احتياطيات	رأس المال المدفوع
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري

الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متكاملاً للقوائم المالية المستقلة الدورية وتقرأ معها.

أ. عمرو على الجارحي
رئيس مجلس الإدارة

أ. أحمد زكي بلور
العضو المنتدب

أ. أشرف محمد إبراهيم
مدير عام الشؤون المالية



قائمة التدفقات النقدية المستقلة الدورية

من ٢٠٢٣/٠٩/٠١ حتى ٢٠٢٣/١١/٣٠ ألف جنيه مصري	من ٢٠٢٤/٠٩/٠١ حتى ٢٠٢٤/١١/٣٠ ألف جنيه مصري	ايضاح	
٧٤٥,٨٥٠	١,١٠٣,١٦٧		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
			صافي أرباح الفترة قبل الضرائب
١٥٧	١٧٤	(٤,٥)	تعديلات لتسوية صافي ارباح الفترة
٦١٥	٦١٥	(٦)	إهلاكات أصول ثابتة و الغير ملموسة
(٦٨٢,٦٩٤)	(٩٩٦,٨٠٠)		إهلاكات استثمار عقارى
(٤١,٩٨٤)	(٣١,٤٠٨)		ايرادات استثمارات مالية فى شركات تابعة
٢	٢	(١٤)	ايرادات استثمارات فى اذون خزانة
(٢٢,٢٣٥)	(٧٠,٢٣٨)		مخصصات مكونة
(٢٨٩)	٥,٥١٢		فوائد دائنة
٧,٦٧٠	٧,٢٩٥	(٨)	التغير فى اوراق قبض
(٤,٥٠٣)	١٨,٠٩٧	(١٠)	التغير فى مدينون و حسابات مدينة أخرى
١,٠٤٣	١,٦١٣	(١٥)	التغير فى دائنون و حسابات دائنة أخرى
(٥٨٧)	(٢٩٩)		التغير فى إيرادات مقدمة تستحق بعد أكثر / اقل من سنة
٣,٣٣٤	٣٢,٢١٨		ضريبة الدخل المسددة
(٩,١٧٤)	(٦,٢٨٢)		صافي النقدية الناتجة من/ (المستخدمة فى) أنشطة التشغيل
(٥,٨٤٠)	٢٥,٩٣٦		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٥٢)	--	(٤)	(مدفوعات) لشراء الاصول الثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
٦٨٢,٦٩٤	٩٩٦,٨٠٠		المحصل من استثمارات فى شركات تابعة
(٦٧٠,٨٥٩)	(٦٠٠,٥٩٢)	(٩)	(مدفوعات) استثمارات فى اذون خزانة
٨٤١,٥٧٥	٦٣٢,٠٠٠	(٩)	المحصل من استثمارات فى اذون خزانة
٢٢,٢٣٥	٧٠,٢٣٨		فوائد دائنة محصلة
٨٧٥,٥٩٣	١,٠٩٨,٤٤٦		صافي النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار
--	(٣٠٠,٠٠٠)	(٢٣)	التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
--	(٣٠٠,٠٠٠)		التغير فى مستحق إلى أطراف ذوي علاقة
٨٦٩,٧٥٣	٨٢٤,٣٨٢		صافي النقدية (المستخدمة فى) أنشطة التمويل
٣٠١,٣٥٧	١,٦٠١,٣٥٤		صافي التغير فى النقدية وما فى حكمها خلال الفترة
١,١٧١,١١٠	٢,٤٢٥,٧٣٦	(١١)	النقدية وما فى حكمها أول الفترة
			النقدية ما فى حكمها فى آخر الفترة

الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية المستقلة الدورية وتقرأ معها.



أ/ عمرو على الجارحي
رئيس مجلس الإدارة


أ. د/ أحمد زكي بكر
العضو المنتدب

أ/ أشرف محمد إبراهيم
مدير عام الشؤون المالية



الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

١. نشأة الشركة

- تأسست شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا "شركة مساهمة مصرية" في ١٤ مارس ١٩٩٦ تحت اسم المستشفى الدولي للأورام والجراحات الدقيقة وفقاً لأحكام قانون الإستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ولائحته التنفيذية والذي حل محله القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ووفقاً لقرار رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحر رقم ٣٠٩٧ لسنة ٢٠٠٠ فقد تم تعديل إسم الشركة ليصبح قناة السويس لتوطين التكنولوجيا وقد تم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٠.
- بتاريخ ١٥ مايو ٢٠٠٤ وافقت الجمعية العامة غير العادية لشركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا "شركة مساهمة مصرية" "شركة دامجة" وشركة قناة السويس للخدمات التعليمية "شركة مساهمة مصرية" "شركة مندمجة" على الإندماج وإتخاذ تاريخ ٢٩ فبراير ٢٠٠٤ أساساً للتقييم والإندماج.
- بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠٠٤ وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركتين على التقييم الصادر من الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة بموجب خطاب الهيئة رقم ١٥٣٤ بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠٠٤.
- بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٤ تمت الموافقة من السيد الدكتور رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة على الإندماج.
- قد تم التأشير بالإندماج في السجل التجاري للشركة بتاريخ ٧ مارس ٢٠٠٥.

غرض الشركة

- ١- إنشاء وإدارة المناطق التكنولوجية والحضانات العلمية ومراكز التدريب لاعداد الباحثين ونقل التكنولوجيا وتقديم الخدمات المرتبطة بذلك.
- ٢- تصميم البرمجيات وإنتاج المحتوى الإلكتروني - تصميم وتطوير البرمجيات ونظم التشغيل والنظم المدمجة وإدخال البيانات على الحاسبات بالوسائل الإلكترونية وإنشاء البيانات ونظم المعلومات الإلكترونية بصورة مختلفة من صوت وصورة وبيانات.
- ٣- إنتاج برامج وأنظمة الحاسبات الآلية - تصميم وإنتاج برامج وأنظمة الحاسبات الآلية وتطبيقاتها بمختلف أنواعها وتشغيلها والتدريب عليها.
- ٤- الإسكان الذي توجر وحداته بالكامل خالية لأغراض السكن غير الإداري بشرط ألا يقل عدد الوحدات عن ٥٠ وحدة سكنية.
- ٥- إقامة المستشفيات المتكاملة وما تضمنه من أنشطة داخلية علاجية أو خدمية إلى غرض الشركة الدامجة وذلك بشرط أن تقدم ١٠٪ بالمجان سنوياً من عدد الأسرة التي يتم شغلها بالنسبة للمستشفى خلال فترة الإعفاء الضريبي.
- ٦- إنشاء وإدارة جامعات ومعاهد ومدارس ومؤسسات تعليمية ومؤسسات جامعية.
- ٧- الإستثمار العقاري.

مقر الشركة

- ٩ شارع عبد القادر - جاردن سيتي - الوحدة رقم ٣٠١ الدور الثالث - القاهرة وتم افتتاح فرع الشركة بالقطعة ١/١ المحور المركزي - داخل حرم جامعة ٦ أكتوبر - مدينة ٦ أكتوبر - الجيزة وتم التأشير بالسجل التجاري
- سجل تجارى رقم ٦٥٣ - الإستثمار - القاهرة.

السنة المالية

- تبدأ السنة المالية للشركة في أول سبتمبر وتنتهي في ٣١ أغسطس من كل عام.
- تم اعتماد القوائم المالية للإصدار من قبل مجلس الإدارة في إجتماعه بتاريخ ١٤ يناير ٢٠٢٥.

القيد لدى بورصة الأوراق المالية والإيداع المركزى

- الشركة مقيدة بالجدول الرسمي بالبورصة المصرية.
- الشركة مقيدة لدى شركة مصر للمقاصة والإيداع المركزى.

٢. أسس إعداد القوائم المالية

- يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لفرض الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الأصول والالتزامات المالية التي يتم إثباتها بالقيمة العادلة والتكلفة المستهلكة هذا وتعتمد التكلفة التاريخية بصفه عامة على القيمة العادلة للمقابل الذي يتم تسليمه للحصول على أصول.

١,٢ الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

- أعدت القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.
- تم الإفصاح عن أهم السياسات المطبقة بالشركة في إيضاح رقم (٣).

٢,٢ عملة التعامل وعملة العرض

- يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة.



٢. أسس إعداد القوائم المالية (تابع)

٣,٢ استخدام التقديرات والافتراضات

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.
- وفيما يلي أهم البنود والإيضاحات الخاصة بها والمستخدم فيها هذه التقديرات والافتراضات: -

- ١) الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة والأصول الغير ملموسة.
- ٢) إثبات الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة.
- ٣) الاضمحلال في قيم العملاء والمدينون والمستحق من الأطراف ذات العلاقة.
- ٤) المخصصات.
- ٥) تصنيف عقود التأجير.
- ٦) الاعتراف بالإيراد: يتم الاعتراف بالإيراد طبقاً لما هو وارد تفصيلاً بالسياسات المحاسبية المطبقة.

أ- الحكم الشخصي

- المعلومات الخاصة بالأحكام المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها تأثير هام على القيم المعروضة للقوائم المالية متضمنة فيما يلي :
- الاعتراف بالإيراد : يتم الاعتراف بالإيراد طبقاً لما هو وارد تفصيلاً بالسياسات المحاسبية المطبقة.
- تصنيف عقود التأجير.

ب- الافتراضات والتقديرات غير المؤكدة

- المعلومات الخاصة بالافتراضات والتقديرات غير المؤكدة والتي قد ينتج عنه تعديل مؤثر في القيمة الدفترية للأصول والالتزامات في الفترة المالية القادمة يتمثل في :
- الاعتراف بالإيراد وتقدير مردودات المبيعات (إن وجدت)
- الاعتراف بقياس المخصصات والالتزامات: الافتراضات الأساسية حول احتمالية وحجم تدفق الموارد.
- قياس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية.
- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة .
- إثبات الأصول الضريبية المؤجلة .

ج- اضمحلال قيمة الأصول غير المالية

تقوم الشركة في تاريخ إعداد القوائم المالية بتقييم الأصل فيما إذا كان هناك مؤشر بأن الأصل قد انخفضت قيمته، إذا وجد مؤشر على ذلك، تقوم الشركة بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل، أن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته المستخدمة أيهما أعلى، عند تقييم القيمة المستخدمة يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل إلى قيمتها الحالية باستخدام سعر خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل، عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ معاملات السوق الأخيرة في الاعتبار.

إذا تم تقدير القيمة الممكن تحصيلها للأصل بأقل من قيمته الدفترية، يتم تخفيض القيمة الدفترية المستقلة للأصل إلى قيمته الممكن تحصيلها، يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر.

في حالة عكس خسارة الاضمحلال لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى القيمة المعدلة للقيمة الممكن تحصيلها، ولكن فقط إلى الحد الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية عن القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها في حالة عدم وجود خسارة اضمحلال في القيمة الدفترية للأصل في السنوات السابقة، يتم الاعتراف بعكس خسارة الاضمحلال في القيمة مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة.

د- المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزامات ناشئة (قانونية أو ضمنية) عن أحداث سابقة وإن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها في شكل يعتمد عليه.

إن المبلغ المعترف به كمخصص هو أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ التقرير مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والشكوك المحيطة بالالتزام، عندما يتم قياس المخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي، فإن قيمته الدفترية هي القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

في حالة توقع استرداد بعض أو جميع المنافع الاقتصادية المطلوبة لتسوية أحد المخصصات من طرف ثالث، يتم الاعتراف بالمبلغ المستحق كاصل إذا كان من المؤكد أن يتم استرداد المبلغ وأن قيمة المبلغ المستحق يمكن قياسها بشكل يعتمد عليه.



٢. أسس إعداد القوائم المالية (تابع)

٣,٢ استخدام التقديرات والافتراضات (تابع)

هـ- العمر الانتاجي للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة

تحدد إدارة الشركة العمر الانتاجي المقدر للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة لغرض احتساب الإهلاك والاستهلاك، يتم هذا التقدير بعد الأخذ في الاعتبار الاستخدام المتوقع للأصل أو التقادم الفعلي، تقوم الإدارة بمراجعة دورية للأعمار الإنتاجية بصفة سنوية على الأقل وطريقة الإهلاك للتأكد من أن طريقة وفترات الإهلاك تتفق مع النمط المتوقع للمنافع الاقتصادية للأصول.

و- عقود التأجير – تقرير معدل الاقتراض الإضافي

لا يمكن للشركة أن تحدد بسهولة معدل الفائدة الضمني في عقد التأجير، وبالتالي فإنها تستخدم معدل الاقتراض الإضافي لقياس التزامات عقد التأجير. إن معدل الاقتراض الإضافي هو معدل الفائدة الذي يجب أن تدفعه الشركة لكي تقتضى التمويل اللازم على مدى أجل مشابه وبضمان مشابه للحصول على أصل بنفس قيمة أصل "حق الانتفاع" في بيئة اقتصادية مماثلة. لذلك يعكس معدل الاقتراض الإضافي ما "يتعين على الشركة سداذه"، وهو ما يتطلب تقديراً عند عدم توافر معدلات معلنة أو عندما تحتاج إلى تعديل لتعكس شروط واحكام عقد التأجير.

٤,٢ قياس القيم العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة إلى الافتراض أن المعاملة الخاصة ببيع الأصل أو نقل الالتزام ستحدث إما

في السوق الأساسي للأصل أو الالتزام أو

في غياب السوق الأساسي، في السوق الأكثر نفعاً للأصل أو الالتزام

تُقاس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام على افتراض إن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية. يأخذ قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الأصل بأفضل وأحسن استخدام له أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الأصل في أفضل وأحسن استخدام له.

تستخدم الشركة أساليب التقييم التي تعتبر ملائمة وفقاً للظروف والتي تتوافر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تعظيم الاستفادة للمدخلات الملحوظة ذات الصلة والحد من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

يجري تصنيف جميع الأصول والالتزامات التي تقاس أو يجري الإفصاح عنها في القوائم المالية المستقلة بالقيمة العادلة في فئات تسلسل القيمة العادلة. يوصف هذا، على النحو التالي، بناءً على مدخلات المستوى الأدنى الذي يعتبر مهماً للقياس بأكمله على قياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى الأول: هي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في سوق نشط لأصول أو التزامات مطابقة.
- المستوى الثاني: أساليب تقييم تكون مدخلات المستوى الأدنى الذي يعتبر مهماً للقياس بأكمله ملحوظة بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: أساليب تقييم تكون مدخلات المستوى الأدنى الذي يعتبر مهماً للقياس بأكمله غير ملحوظة.

٣. أهم السياسات المحاسبية المطبقة

السياسات المحاسبية الموضحة أدناه تم تطبيقها بطريقة ثابتة خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية.

١,٣ المعاملات بالعملة الأجنبية

تمسك الشركة حساباتها بالجنيه المصري ويتم ترجمة المعاملات الأجنبية بعملة التعامل الخاصة بالشركة بسعر الصرف في تواريخ المعاملات. يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها إلى الجنيه المصري وفقاً لسعر الصرف في تاريخ القوائم المالية.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة. يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة. وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة في قائمة الدخل. وباستثناء، فروق العملة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الآخر.

الالتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة. أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.



٣. أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

٢,٣ الأصول الثابتة

أ- الإعترا ف والقياس الأولي

يتم الاعتراف بالأصول الثابتة بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الإضمحلال - إن وجد. تتضمن التكلفة كافة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل. وبالنسبة للأصول التي يتم إنشاؤها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيز تلك الأصول لتصل إلى الحالة التشغيلية وفي الموقع والغرض الذي تم اقتناؤها من أجله، وكذلك تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول. يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببند من بنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبند مستقل ضمن تلك الأصول الثابتة. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول الثابتة بقائمة الدخل بند إيرادات أو مصروفات أخرى.

ب- التكاليف اللاحقة على الإقتناء

يتم الاعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتلك التكلفة وإذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة كنتيجة لإحلال هذا المكون شريطة إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة. وقد تحتاج المكونات الرئيسية لبعض الأصول الثابتة إلى استبدال على فترات زمنية ويتم معالجة هذه المكونات الرئيسية كأصول ثابتة منفصلة لأن عمرها الإنتاجي المقدر يختلف عن العمر الإنتاجي المقدر للأصل الأساسي هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروف عند تكبدها.

ج- الإهلاك

يتم تحديد القيمة القابلة للإهلاك بناءً على تكلفة الأصل الثابت ناقصاً القيمة التخريدية له أو القيمة المتبقية في نهاية عمره الإنتاجي المقدر، وتتمثل القيمة التخريدية للأصل في صافي القيمة المتوقع الحصول عليها حالياً نتيجة التخلص من الأصل، إذا كان بحالته المتوقع أن يكون عليها في نهاية عمره الإنتاجي المقدر.

ويتم تحميل القيمة القابلة للإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت على أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة، فيما عدا الاراضى فلا يتم إهلاكها، وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة لكل نوع من الأصول الثابتة:-



العمر الإنتاجي المقدر بالعام

الأصل

٥٠
٦,٦٧
١٠

مباني
وسائط نقل وانتقال
أثاث وتجهيزات

يتم مراجعة طريقة الإهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم التخريدية للأصول الثابتة في نهاية كل فترة مالية، ويتم تعديلها إذا تطلب الأمر ذلك.

٣,٣ الأصول غير الملموسة

يتم الاعتراف بالأصول غير الملموسة المكتسبة بشكل منفرد أولاً بالتكلفة. بعد الإعترا ف المبدي يتم إثبات الأصول غير الملموسة بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإستهلاك ومجمع خسائر الإضمحلال.

يتم إستهلاك الأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على العمر الاقتصادي للأصل، ويتم إجراء اختبار قياس للإضمحلال عندما يكون هناك مؤشر على إضمحلال الأصل. يتم مراجعة فترة الإستهلاك وطريقة الإستهلاك للأصل غير الملموس بعمر محدد في نهاية كل سنة مالية على الأقل. ويتم حساب الإهلاك باتباع طريقة القسط الثابت طبقاً للعمر الافتراضي للأصل على النحو التالي :-

السنوات

نوع الأصل

٤

تطبيقات برامج حاسب آلي

٤,٣ الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في قيمة العقارات التي تم الحصول عليها بغرض إعادة البيع أو لتحقيق إيجار أو كليهما معا و ليست للبيع ضمن النشاط المعتاد للمنشأة و يتم الإثبات الأولى لتلك الاستثمارات باستخدام نموذج التكلفة - تكلفة الإقتناء- أو في تاريخ التبادل على أن يتم إعادة قياس اضمحلال تلك الاستثمارات في نهاية السنة المالية أخذاً في الاعتبار ظروف السوق النشاط لتلك العقارات مع إدراج التغير في القيمة الاستردادية عن تكلفة الاستحواذ لتلك الاستثمارات بقائمة الدخل و في حالة حدوث ارتفاع في قيمتها الاستردادية يتم اضافته الى ذات البند و ذلك في حدود ما سبق تحميله على قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة و لا تشمل تلك الاستثمارات العقارية اى عقارات محتفظ بها و مقتناة فقط بغرض التصرف اللاحق فيها في المستقبل القريب أو لتطويرها أو إعادة بيعها ضمن النشاط المعتاد للشركة.

و تم إثبات الاستثمار العقارى بالتكلفة التاريخية مخصوماً منه مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الإضمحلال - إن وجد - ويتم إهلاكها بطريقة القسط الثابت على أساس العمر الافتراضي المقدر لكل استثمار وفيما يلي بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة لكل نوع :-

السنوات

الأصل

٥٠
١٠ : ٥

مباني
أثاث وتجهيزات ومعدات

٣. أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

٥,٣ الاستثمارات في مؤسسات تابعة

يتم إثبات الاستثمارات في الشركات التابعة بالتكلفة مخصوماً منها أي خسائر إضمحلال في قيمتها هذا وتقوم الشركة بتقييم الاستثمارات الخاصة بها عند وجود مؤشر علي اضمحلالها ، وفي حالة إضمحلال القيمة القابلة للإسترداد للإستثمار عن قيمته الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لهذا الإستثمار بقيمة خسائر الإضمحلال وتحميلة على قائمة الدخل المستقلة.

٦,٣ النقدية وما في حكمها

تتضمن النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والدائع تحت الطلب وكذا أرصدة البنوك سحب على المكشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة وذلك لأغراض اعداد قائمة التدفقات النقدية.

٧,٣ المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

تثبت المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة التي تقوم بها الشركة في سياق معاملاتها العادية التي تتعامل بها مع الغير.

٨,٣ الإضمحلال

الأصول المالية غير المشتقة

الأدوات المالية و الأصول الناشئة عن العقد

تعترف الشركة بمخصصات الخسارة لخسائر الائتمان المتوقعة للأتى :

- الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة؛
- الإستثمارات في أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ؛ و
- الأصول الناشئة عن العقد.

تقيس الشركة مخصصات الخسارة بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل المالي ، باستثناء مايلي ، والتي يتم قياسها بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهر:

- أدوات الدين التي تم تحديدها على أن تكون لها مخاطر أئتمان منخفضة في تاريخ التقرير.

- أدوات الدين الأخرى و الأرصدة البنكية التي لم تزداد فيها مخاطر الائتمان (أي خطر التخلف عن السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية) زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولى.

- دائماً ما يتم قياس مخصصات خسائر العملاء التجاريون و الأصول الناشئة عن العقود بمبلغ مساوٍ لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمرها.
- عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأصل المالي قد إزدادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئ وعند تقدير خسائر الائتمان المتوقع، تضع الشركة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتاحة دون تكلفة أو جهد غيرمبرر. و يشمل ذلك كل من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية بناءاً على الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم الائتمان المعلوم بما في ذلك المعلومات المستقبلية .
- تفترض الشركة أن مخاطر الائتمان للأصل المالي قد زادت بشكل ملحوظ إذا كان قد استحق على تحصيله لفته أكثر من ٣٠ يوم

تعتبر الشركة أن الأصل المالي اخفق عن السداد عندما :

- من غير المحتمل أن يدفع المقترض إلتزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، دون اللجوء من قبل الشركة إلى إجراءات مثل تسهيل الضمان (إن وجد)؛ أو
- الأصل المالي قد مضى عليه فتره أكثر من ٩٠ يوماً.
- تعتبر الشركة أن أدوات الدين تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان لها مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً لـ "درجة الإستثمار"

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من جميع أحداث الإخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث اخفاق التي تكون ممكنة خلال فترة ١٢ شهر بعد تاريخ التقرير (أوفتره أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهر) الحد الأقصى للفترة التي يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة و الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تتعرض فيها الشركة لمخاطر الائتمان.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

هي تقدير مرجح بالإحتمالات لخسائر الائتمان. يتم قياس القيمة الحالية لجميع حالات النقص في النقد (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة إستلامها)
يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي.

الأصول المالية المضمحلة ائتمانيا

في تاريخ كل تقرير، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين المقاسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد انخفضت قيمتها الائتمانية. يعتبر الأصل المالي " إضمحلال ائتمانياً "،
عندما يحدث واحد أو أكثر من الأحداث التي لها أثر ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره للأصل المالي

تشمل الأدلة التي تشير إلى إضمحلال الأصول المالية ائتمانياً البيانات القابلة للرصد.

- صعوبه ماليه كبيره للمقرض أو المصدر و
- انتهاك العقد مثل الإخفاق أو يكون متأخر السداد لفته أكبر من ٩٠ يوم و
- إعادة الهيكلة الخاصه بقرض أو سلفه بواسطه الشركة بشروط لن تراعيها الشركة بطريقه أو بأخري؛ و
- من المحتمل أن يدخل المقرض في إفلاس أو عمليه إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشط للورقه المالية بسبب الصعوبات المالية.



٣. أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

٨,٣ الإضمحلال (تابع)

عرض مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعه في قائمه المركز المالي

يتم خصم مخصص الخسائر للأصول الماليه التي يتم قياسها بالتكلفه المستهلكه من اجمالي مبلغ القيمه الدفترية للأصول. بالنسبه للأوراق الماليه في سندات الدين التي يتم قياسها بالقيمه العادله من خلال الدخل الشامل الآخر يتم تحميل مخصص خساره على الأرباح او الخسائر ويتم الإعتراف به في الدخل الشامل الآخر.

إعدام الدين

يتم شطب اجمالي القيمه الدفترية الإجماليه للأصل المالي عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقولة لإسترداد الأصل المالي بأكمله أو جزء منه. بالنسبة للعملاء المنفردين، لدى الشركة سياسة إعدام اجمالي القيمه الدفترية الإجماليه عندما يكون الأصل المالي مستحق السداد أكثر من عامين بناءً على الخبرة السابقة في استرداد الأصول المماثلة. بالنسبة لعملاء الشركات، تقوم الشركة بإجراء تقييم بصوره منفرده فيما يتعلق بتوقيت ومقدار الشطب بناء على ما إذا كان هناك توقع معقول للإسترداد. لا تتوقع الشركة أي استرداد كبير من المبلغ المشطب. ومع ذلك، فإن الأصول الماليه التي تم شطبها قد تظل خاضعة لأنشطة الإلتزام من أجل الإمتثال لإجراءات الشركة لإسترداد المبالغ المستحقة.

٩,٣ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باتباع الطريقة غير المباشرة .

١٠,٣ رأس المال

أ- الأسهم العادية

يتم إثبات التكاليف المتعلقة بإصدار الأسهم العادية وخيارات الاكتتاب في الأسهم كتخفيض من حقوق المساهمين.

ب- إعادة شراء أسهم رأس المال

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة شراء التكاليف المباشرة كتغير في حقوق الملكية وتبويب الأسهم المشتره كأسهم خزانه وتظهر مخصومة من إجمالي حقوق الملكية.

ج- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

١١,٣ الاحتياطي القانوني

طبقاً لمتطلبات القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والنظام الاساسي للشركة يجنب ٥ % على الأقل من صافي الربح لتكوين الاحتياطي القانوني ويجوز التوقف عن تجنب هذه النسبة اذا بلغ هذا الاحتياطي ٥٠ % من راس المال المصدر.

١٢,٣ دائنون وحسابات دائنة أخرى

يتم إثبات الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة، كما يتم الاعتراف بالالتزامات (المستحقات) بالقيم التي يتم دفعها في المستقبل وذلك مقابل الخدمات التي تم استلامها.

١٣,٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم او مستدل عليه نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل ان يترتب عنه تدفق منافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الإلتزام واذا كان الأثر جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بمعدل خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام. الزيادة في القيمة الدفترية للمخصص الناتجة عن استخدام الخصم لإيجاد القيمة الحالية والتي تعكس مرور الوقت يتم الاعتراف بها كتكلفة اقتراض.

أ. المطالبات القانونية

يتم الاعتراف بمخصص المطالبات القانونية عند وجود مطالبات قانونية ضد الشركة وبعد الحصول علي الإستشارات القانونية الملائمة.

ب. المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بالمخصصات الأخرى عند وجود مطالبات متوقعة من أطراف أخرى فيما يتعلق بأنشطة الشركة وذلك وفقاً لآخر التطورات والمناقشات والإتفاقيات مع تلك الأطراف.



٣. أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

١٤,٣ إثبات الإيراد

يتم الاعتراف بالإيرادات عندما تقوم الشركة بالوفاء بالتزاماتها بتحويل الخدمة وذلك عند انتقال السيطرة وتقدير التكاليف المرتبطة بها وكذلك المرتد منها بشكل يمكن الوثوق به ، مع عدم قدرة الإدارة علي أحداث اي تأثير لاحق علي الخدمة، ومع امكانية قياس الايراد بشكل يمكن الوثوق به.

معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) - الإيراد من العقود مع العملاء

يحدد معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) اطار شامل لتحديد قيمة وتوقيت الاعتراف بالإيراد، ويحل هذا المعيار محل المعايير المحاسبية المصرية التالية (معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" ومعيار المحاسبة المصري رقم (٨) " عقود الإنشاءات").

- يتم إثبات الإيرادات عندما يتمكن العميل من السيطرة على البضاعة أو الخدمات. كما ان تحديد توقيت نقل السيطرة على مدى فترة زمنية او عند نقطة من الزمن- يتطلب قدر من الحكم الشخصي.
- يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت الشركة تتوقع استرداد تلك التكاليف.

إيرادات من عقود التأجير التمويلي

يتم الاعتراف بدخل التمويل علي مدي مدة عقد التأجير، علي أساس نمط يعكس معدل عائد دوري ثابت لصافي استثمار المؤجر في عقد التأجير. يتم الاعتراف المؤجر توزيع إيرادات التمويل علي مدي مدة عقد التأجير علي أساس منتظم و منطقي و يتم الاعتراف علي المؤجر تطبيق دفعات الأيجار المتعلقة بالسنة مقابل إجمالي الاستثمار في عقد التأجير لتخفيض كل من أصل المبلغ و إيراد التمويل غير المحقق.

إيرادات التأجير التشغيلي

- يتم الاعتراف علي المؤجر بدفعات التأجير من عقود التأجير التشغيلية علي انها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.
- و يتم الاعتراف علي المؤجر تطبيق أساس منتظم إذا كان الأساس أكثر تعبير عن النمط الذي تتناقص فيه الاستفادة من استخدام الأصل محل العقد.
- يتم الاعتراف بإيراد الفوائد بقائمة الدخل باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. وبالتالي يتم توزيع إيراد الفوائد على مدار عمر الأصل وذلك باستخدام معدل الفائدة الفعلي الذي يستخدم لخصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة وعند حساب معدل الفائدة الفعلي تقوم الشركة بالأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية.

إيرادات الاستثمارات

يتم الاعتراف بإيرادات الاستثمارات المالية في حدود ما تحصل عليه الشركة من توزيعات الأرباح للشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتناء وذلك اعتباراً من تاريخ صدور قرار التوزيع بالجمعيات العامة للشركات المستثمر فيها والتي اعتمدت توزيعات الأرباح.

الفوائد الدائنة

تثبت إيرادات الفوائد على أساس التوزيع الزمني باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال وعند وجود إضمحلال في الرصيد المدين الناتج عن الاعتراف بالفائدة فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية الى القيمة المتوقعة تحصيلها.

١٥,٣ حصة العاملين في الأرباح

تسدد الشركة نسبة ١٠٪ من توزيعات الأرباح النقدية كحصة للعاملين في الأرباح بما لا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة. يتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح في قائمة التغير في حقوق الملكية وكالتزام خلال الفترة المالية التي قام فيها مساهمي الشركة باعتماد هذا التوزيع ولا يتم الاعتراف بالتزام لحصة العاملين في الأرباح فيما يخص الأرباح غير الموزعة.

١٦,٣ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع مصروفات التشغيل بما في ذلك المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع مع تحميلها على قائمة الدخل وفقاً لمبدأ الاستحقاق في الفترة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات.

أ- تكلفة الاقتراض

يتم رسملة تكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو انشاء أو انتاج الأصول الثابتة المؤهلة للرسملة وتحملها على تكلفة تلك الأصول وتتوقف رسملة تلك الفوائد والعمولات إعتباراً من تاريخ صلاحية تلك الأصول للاستخدام.

هذا ويتم تحميل تكلفة الاقتراض الأخرى كمصروف خلال العام المالية التي تكبدت فيها الشركة تلك التكلفة على قائمة الدخل في حساب المصروفات التمويلية باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

يتم التوقف عن رسملة تكلفة الاقتراض خلال الفترات التي تتعطل فيها أعمال تنفيذ الأنشطة اللازمة لإعداد الأصل للاستخدام في الأغراض المحددة له، كما يتم الإنتهاء من عملية الرسملة عندما يتم الإنتهاء من كل الأنشطة الجوهرية اللازمة لإعداد الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض للاستخدام في الأغراض المحددة له أو عند الإنتهاء من إنشاء جزء من الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض.

ب- مزايا العاملين

يتم الاعتراف بالتزامات نظم مزايا الاشتراك المحدد كمصروف عند تقديم الخدمة ذات العلاقة. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدماً كأصل إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلى تخفيض الدفعات المستقبلية أو استرداد نقدي. تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥. يساهم العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجور. يقتصر التزام الشركة في قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة بالأرباح أو الخسائر طبقاً لأساس الاستحقاق.



٣. أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

١٦,٣ المصروفات (تابع)

ج- ضريبة الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالصريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف في أرباح أو خسائر العام، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به - في نفس الفترة أو في فترة مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الآخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال.

ج-١ ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في الفترة الحالية والفترات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الفترات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة بالقيمة المتوقعة سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية الفترة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

ج-٢ الضريبة المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والالتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والالتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التي ينتظر خضوعها للضريبة فيما عدا ما يلي:
الاعتراف الأولي بالشهرة، أو الاعتراف الأولي بالأصل أو الالتزام للعملية التي:

(١) ليست تجميع الأعمال.

(٢) لا تؤثر على صافي الربح المحاسبي ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية)

الفروق المؤقتة المرتبطة باستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة وحصص في مشروعات مشتركة إلى المدى الذي يمكن فيه السيطرة على توقيت عكس تلك الفروق المؤقتة ومن المرجح أن مثل هذه الفروق لن يتم عكسها في المستقبل المنظور.

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق المؤقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع تطبيقها عند تحقق الفروق المؤقتة وذلك باستخدام أسعار الضريبة السارية أو التي في سبيلها لأن تصدر.

عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية الفترة المالية يتم الأخذ في الاعتبار الآثار الضريبة للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها.

لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

د- الإيرادات والتكاليف التمويلية

تتضمن الإيرادات والتكاليف التمويلية للشركة الاتي:

الفوائد الدائنة

الفوائد المدينة

أرباح أو خسائر فروق عملة الأصول والالتزامات المالية

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة والمدينة باستخدام معدل سعر الفائدة الفعلي.

١٧,٣ مكافأة ترك الخدمة

وفقاً لقرار مجلس الإدارة رقم (١٧٥) بتاريخ ٠٤ أكتوبر ٢٠٢٢ يتم إثبات استحقاق مكافأة ترك الخدمة بواقع أجر نصف شهر عن كل سنة من سنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية لها محسوبة على أساس آخر راتب إجمالي .

١٨,٣ توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

١٩,٣ نصيب السهم من الأرباح (الخسائر)

تعرض الشركة النصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية. يتم احتساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام.

٢٠,٣ أدون الخزنة

يتم الإثبات الأولى لتلك الاستثمارات بتكلفة الإقتناء و يتم تقييم الاستثمارات في نهاية الفترة المالية بصافي القيمة الإستردادية و ذلك باستهلاك الفرق بين تكلفة الإقتناء و القيمة الإستردادية خلال الفترة من تاريخ الحيازة و حتى تاريخ الإسترداد بإضافة قيمة الإستهلاك على التكلفة مقابل إدراج ذلك الطرف بقائمة الدخل.



٣. أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

٢١,٣ الأدوات المالية

(١) الإعراف والقياس الأولى

يتم الإعراف بالأصول المتداولة وسندات الدين المصدرة مبدئياً عند نشأتها. يتم الإعراف بجميع الأصول والالتزامات المالية الأخرى مبدئياً عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن عملاء بدون عنصر تمويل هام) أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تكاليف المعاملة التي تتسبب مباشرة إلى إقتناءها أو إصدارها. يتم قياس العملاء المدينة بدون عنصر التمويل مبدئياً بسعر المعاملة.

(٢) التصنيفات والقياس اللاحق

الأصول المالية

عند الإعراف المبدئي ، يتم تصنيف الأصل المالي وقياسه بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - سندات الدين، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات حقوق الملكية، أو القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم إعادة تصنيف الأصول المالية بعد الإعراف المبدئي إلا إذا غيرت الشركة نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة يتم إعادة تصنيف جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة التقرير الأولى التالية للتغيير في نموذج الأعمال. يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى كلا من الشرطين التاليين ولم يتم تخصيصهم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر: إذا كان الاحتفاظ بهذه الأصول ضمن نموذج أعمال الإدارة بهدف تحصيل تدفقات نقدية مستقبلية.

- إذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الأصول المالية تحدد تاريخ معين للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة على المبلغ الأصلي المتبقى وغير المسدد)

كما تقاس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفت الشروط التالية وإذا لم يتم تصنيفها مسبقاً لتكون أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر:

- إذا كان الاحتفاظ بهذه الأصول ضمن نموذج أعمال الإدارة يشمل كل من تحصيل تدفقات نقدية مستقبلية وبيع الأصول المالية

- إذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الأصول المالية تحدد تاريخ معين للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة على المبلغ الأصلي المتبقى وغير مسدد)

الأصول المالية

عند الإعراف الأولى لأدوات الملكية وغير المحتفظ بها بغرض التداول، قد تختار الشركة بشكل غير قابل للتعديل عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في قائمه الدخل الشامل الآخر بحيث يتم هذا الاختيار لكل استثمار على حده.

إن جميع الأصول المالية التي لا تقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمه الدخل الشامل الآخر المجمع المذكوره أعلاه يتوجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة وهذا يشمل كافة مشتقات الأصول المالية. عند الإعراف الأولى ، للشركة امكانيه الاختيار بشكل لا رجعه فيه تصنيف وقياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمه الدخل والدخل الشامل الآخر إذا كان ذلك يقلل بشكل جوهري من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتوفير المعلومات للإدارة. وتكمل المعلومات التي يتم أخذها في الاعتبار :

- السياسات والأهداف المحدده للمحفظة وتشغيل تلك السياسات في الممارسة العملية. ويشمل ذلك ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على تحقيق دخل الفوائد التعاقدية، والحفاظ على صوره معينه لسعر الفائدة، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو تدفقات نقدية خارجة أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الأصول و

- كيفية تقييم أداء المحفظة والتقرير لإدارة الشركة عنها و

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (و الأصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر.

- كيف يتم تعويض مديري النشاط - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة ؛ و

- تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات والتوقعات المتعلقة بنشاط المبيعات في المستقبل.

إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للإلغاء، لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتمشى مع إعراف الشركة المستمر بالأصول.

الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة والتي تتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.



٣. أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

٢١,٣ الأدوات المالية (تابع)

الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة

- لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف أصل المبلغ على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الإقرار الأولي. تُعرف "الفائدة" على أنها مقابل القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الرئيسي المستحق خلال فترة زمنية محددة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح.
- عند تقدير ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط، فإن الشركة تأخذ في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت التدفقات النقدية التعاقدية أو مقدارها بحيث لا يفي بهذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تراعى الشركة ما يلي:
- الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية؛
 - الشروط التي قد تعدل معدل الكوبون التعاقدية، بما ذلك صفات المعدل المتغير؛
 - الدفع مقدماً وميزات التمديد؛ و
 - الشروط التي تحد من مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من أصول محددة (على سبيل المثال، الصفات الخاصة بحق عدم الرجوع)

تتوافق صفة الدفع النقدي مع مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفعة المقدمة يمثل إلى حد كبير المبالغ غير المدفوعة من أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، والذي قد يشمل تعويضاً إضافياً معقولاً للإلغاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للأصل المالي الذي تم الحصول عليه بخصم أو علاوة لمبلغه التعاقدية، و هي صفة تسمح أو تتطلب الدفع المقدم بمبلغ يمثل إلى حد كبير المبلغ الأسمى التعاقدية بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تشمل أيضاً مبالغ إضافية معقولة يتم التعامل مع التعويض عن الإنهاء المبكر) بما يتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لصفه الدفع مقدماً غير ذات أهمية عند الإقرار الأولي.

الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر

تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الإقرار بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد او توزيعات أرباح أسهم في قائمة الدخل.	الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تخفيض التكلفة المستهلكة بخسائر الإضمحلال. يتم الإقرار بإيرادات الفوائد ومكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية و الإضمحلال في الربح أو الخسارة. يتم احتساب أي ربح أو خسارة عند الاستبعاد في الربح أو الخسارة.	الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة
يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم إثبات توزيعات الأرباح كإيراد في الأرباح أو الخسائر ما لم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها مطلقاً إلى قائمة الدخل.	استثمارات في أدوات حقوق ملكية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إن وجد)
يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم احتساب إيرادات الفوائد المحسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية و الإضمحلال في الربح أو الخسارة. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الأخرى في قائمه الدخل الشامل الآخر. عند الاستبعاد، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في قائمه الدخل الشامل سابقاً إلى قائمة الدخل.	أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إن وجد)

الإستبعاد من الدفاتر

الأصول المالية

تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو قامت بتحويل الحق التعاقدية لإستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الإحتفاظ بشكل جوهرى بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة. تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجها تحويل الأصول المعترف بها في قائمه المركز المالي الخاص بها، ولكنها تحتفظ بكل أو بشكل جوهرى بجميع مخاطر ومنافع الأصول المحولة. في هذه الحالات، لا يتم استبعاد الأصول المحولة.

الإلتزامات المالية

تستبعد الشركة الإلتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه أو الغائه أو انتهاء مدته الواردة بالعقد. تقوم الشركة أيضاً باستبعاد الإلتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للإلتزامات المعدلة مختلفة إختلافاً جوهرياً وفي هذه الحالة يتم الإقرار بالإلتزام مالي جديد يستند إلى الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. عند استبعاد الإلتزام المالي، يتم الإقرار بالفرق بين القيمة الدفترية المسددة والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو الإلتزامات المتكبده) في الأرباح أو الخسائر

المقاصة

يتم اجراء مقاصة بين الأصل المالي و الإلتزام المالي وإظهار المبلغ الصافي في قائمه المركز المالي عندما، تتوافر الحقوق القانونية الملزمه وكذلك عندما يتم تسويتها عل أساس الصافي او انه يكون تحقق الأصول وتسوية الإلتزامات في نفس الوقت



٤. الأصول الثابتة

الإجمالي	وسائل نقل وانتقال	أثاث وتجهيزات ومعدات	مباني	أراضي	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
١١,٨٤٧	٢,١٤٣	٢,٦٠٤	٥,٢٤١	١,٨٥٩	٢٠٢٤/٩/١
١١,٨٤٧	٢,١٤٣	٢,٦٠٤	٥,٢٤١	١,٨٥٩	التكلفة في ٢٠٢٤/١/٣٠
٢,٦٩٩	٩٥٥	١,٢٥٤	٤٩٠	--	مجموع الإهلاك في ٢٠٢٤/٩/١
١٥٧	٧٤	٥٧	٢٦	--	إهلاك الفترة
٢,٨٥٦	١,٠٢٩	١,٣١١	٥١٦	--	مجموع الإهلاك في ٢٠٢٤/١/٣٠
٨,٩٩١	١,١١٤	١,٢٩٣	٤,٧٢٥	١,٨٥٩	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/١/٣٠

الإجمالي	وسائل نقل وانتقال	أثاث وتجهيزات ومعدات	مباني	أراضي	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
١١,٨٤٧	٢,١٤٣	٢,٦٠٤	٥,٢٤١	١,٨٥٩	التكلفة في ٢٠٢٣/٩/١
١١,٨٤٧	٢,١٤٣	٢,٦٠٤	٥,٢٤١	١,٨٥٩	التكلفة في ٢٠٢٤/١٠/٣١
٢,٠٦٧	٦٥٨	١,٠٢٤	٣٨٥	--	مجموع الإهلاك في ٢٠٢٣/٩/١
٢٣٢	٢٩٧	٢٣٠	١٠٥	--	إهلاك العام
٢,٢٩٩	٩٥٥	١,٢٥٤	٤٩٠	--	مجموع الإهلاك في ٢٠٢٤/١٠/٣١
٩,١٤٨	١,١٨٨	١,٣٥٠	٤,٧٥١	١,٨٥٩	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/١٠/٣١

هناك أصول مهلكة دفترية وأرباح وكلفتها نحو ٤٧١ ألف جنيه
تتمثل إهلاكات الفترة فيما يلي:

٢٠٢٣/١/٣٠	٢٠٢٤/١/٣٠	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
١٥٧	١٥٧	إهلاكات الأصول الثابتة الإداري
١٥٧	١٥٧	



٥. اصول غير ملموسة

٢٠٢٤/١١/٣٠	تطبيقات برامج حاسب الى ألف جنيه مصري	الاجمالي ألف جنيه مصري
التكلفة في ٢٠٢٤/٩/١	٢٦٤	٢٦٤
التكلفة في ٢٠٢٤/١١/٣٠	٢٦٤	٢٦٤
مجمع الإستهلاك في ٢٠٢٤/٩/١	٤٩	٤٩
إستهلاك الفترة	١٧	١٧
مجمع الإستهلاك في ٢٠٢٤/١١/٣٠	٦٦	٦٦
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/١١/٣٠	١٩٨	١٩٨

٢٠٢٤/٠٨/٣١	تطبيقات برامج حاسب الى ألف جنيه مصري	الاجمالي ألف جنيه مصري
التكلفة في ٢٠٢٣/٩/١	--	--
الاضافات خلال العام	٢٦٤	٢٦٤
التكلفة في ٢٠٢٤/٨/٣١	٢٦٤	٢٦٤
إستهلاك العام	٤٩	٤٩
مجمع الإستهلاك في ٢٠٢٤/٨/٣١	٤٩	٤٩
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/٨/٣١	٢١٥	٢١٥

٦. استثمارات عقارية

الاجمالي ألف جنيه مصري	وتجهيزات ومعدات ألف جنيه مصري	مباني ألف جنيه مصري	اراضي ألف جنيه مصري
التكلفة في ٢٠٢٤/٠٩/١	٣٦,٢٠٧	١٢٣,٠٧٣	٤٨,٤٩٩
التكلفة في ٢٠٢٤/١١/٣٠	٣٦,٢٠٧	١٢٣,٠٧٣	٤٨,٤٩٩
مجمع الإهلاك في ٢٠٢٤/٠٩/١	٣٦,٢٠٧	٥١,٩٨٠	--
إهلاك الفترة	--	٦١٥	--
مجمع الإهلاك في ٢٠٢٤/١١/٣٠	٣٦,٢٠٧	٥٢,٥٩٥	--
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/١١/٣٠	--	٧٠,٤٧٨	٤٨,٤٩٩

الاجمالي ألف جنيه مصري	وتجهيزات ومعدات ألف جنيه مصري	مباني ألف جنيه مصري	اراضي ألف جنيه مصري
التكلفة في ٢٠٢٣/٠٩/١	٣٦,٢٠٧	١٢٣,٠٧٣	٤٨,٤٩٩
التكلفة في ٢٠٢٤/٠٨/٣١	٣٦,٢٠٧	١٢٣,٠٧٣	٤٨,٤٩٩
مجمع الإهلاك في ٢٠٢٣/٠٩/١	٣٦,٢٠٧	٤٩,٥١٨	--
إهلاك العام	--	٢,٤٦٢	--
مجمع الإهلاك في ٢٠٢٤/٠٨/٣١	٣٦,٢٠٧	٥١,٩٨٠	--
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/٠٨/٣١	--	٧١,٠٩٣	٤٨,٤٩٩

هناك اصول مهلكة دفترياً والبالغ تكلفتها نحو ٣٦ مليون جنيه.
تتمثل إهلاكات الفترة فيما يلي :-

٢٠٢٤/١١/٣٠	٢٠٢٣/١١/٣٠
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٦١٥	٦١٥
٦١٥	٦١٥

إهلاكات الاستثمارات العقارية

وتتمثل صافي القيمة الدفترية في :-

٢٠٢٤/١١/٣٠	٢٠٢٣/١١/٣٠
صافي القيمة الدفترية	صافي القيمة الدفترية
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
١١٨,٤٣٣	٥٣٠,٨٨٨
٥٤٤	٢,٣٧٩
١١٨,٩٧٧	٥٣٣,٢٦٧

معاهد شيراتون و ٦ أكتوبر
شقة المهندسين



٧. استثمارات مالية في مؤسسات تابعة

اسم المؤسسة	البلد مقر المؤسسة	نسبة المساهمة	تكلفة الإقتناء	٢٠٢٤/١١/٣٠ ألف جنيه مصري	٢٠٢٤/٠٨/٣١ ألف جنيه مصري
جامعة ٦ أكتوبر	مصر	٩٩,٦٨%	٩٥٥,٧٠٠	٩٥٥,٧٠٠	٩٥٥,٧٠٠

بموجب مجلس الإدارة رقم (١٥٥) تم اعتماد تغيير السياسة المحاسبية لمعالجة قيمة استثمارات الشركة في جامعة ٦ أكتوبر من استثمارات بمؤسسات شقيقة الى استثمارات بمؤسسات تابعة حيث أن الشركة تملك ٩٩,٦٨٪ من جامعة ٦ أكتوبر ويتم تعيين مجلس أمناء الجامعة بواسطة مجلس إدارة الشركة بما يحقق السيطرة الكاملة علي إدارة الجامعة خاصة بعد انتهاء النزاع بين الشركة والجامعة بالاتفاق الموقع بين الشركة والأستاذ/ سيد تونسي محمود في ٦ ديسمبر ٢٠١٨ وبصدور حكم المحكمة الاقتصادية بالقاهرة في الدعوي رقم ٦٢٢ لسنة ٨ ق الصادر بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٩ القاضي بأثبات ترك الشركة للخصومة وكذلك صدور الحكم في الدعوي رقم ١٦٢ لسنة ١١ ق من المحكمة الاقتصادية بالقاهرة في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٩ والذي كشف عن صحة تشكيل مجلس الادارة الحالي وعلى خطاب السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم ١٩٥ بتاريخ ٣ ابريل ٢٠١٩ بشأن اعتماد تشكيل مجلس أمناء جامعة ٦ أكتوبر وفقا لقرار جماعه المؤسسين بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١٨.

وكذلك اقرار الأستاذ/ سيد تونسي محمود بموجب التوكيل رقم ٤٦٦٥ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٦ اقر بعدم ملكيته لاية حصص في رأس مال جامعة ٦ أكتوبر كما اقر عدم منازعة شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا حاليا او مستقبلا في ملكيتها لجامعة ٦ أكتوبر، كما اقر بتنازله عن اى احكام صادرة ان وجدت.

٨. أوراق قبض

أوراق قبض - قصيرة الاجل	٢٠٢٤/١١/٣٠ ألف جنيه مصري	٢٠٢٤/٠٨/٣١ ألف جنيه مصري
إجمالي أوراق قبض	٣٧٥	٧,٦٧٠
استثمارات في أذون خزانة	٣٧٥	٧,٦٧٠

٢٠٢٤/٠٩/٠١ ألف جنيه مصري	أذون الخزانة المضافة خلال الفترة ألف جنيه مصري	أذون الخزانة المستحقة خلال الفترة ألف جنيه مصري	٢٠٢٤/١١/٣٠ ألف جنيه مصري
--	٦٣٢,٠٠٠	(٦٠٠,٥٩٢)	٣١,٤٠٨
--	--	(٣١,٤٠٨)	(٣١,٤٠٨)
--	٦٣٢,٠٠٠	(٦٣٢,٠٠٠)	--

اذون خزانة مستحق ٩١ يوم

(يخصم)

العوائد التي تخص الفترة

إجمالي استثمارات في أذون خزانة

٩. مدينون وحسابات مدينة أخرى

٢٠٢٤/١١/٣٠ ألف جنيه مصري	٢٠٢٤/٠٨/٣١ ألف جنيه مصري	مصروفات مدفوعة مقدماً
٣٠٣	٢٩٣	إيرادات مستحقة
٣١,٤١٩	٤٩,٥٣٧	عهد وسلف
١١	--	إجمالي مدينون و حسابات مدينة أخرى
٣١,٧٣٣	٤٩,٨٣٠	



١٠. النقدية وما في حكمها

٢٠٢٤/١١/٣٠ ألف جنيه مصري	٢٠٢٤/٠٨/٣١ ألف جنيه مصري	بنوك حسابات جارية - عملة محلية ذات عائد يومي
٣٦٥,٨٩٣	١٢٨,٣٥٤	بنوك حسابات جارية - عملة أجنبية
٤٧	--	بنوك حسابات ودائع - عملة أجنبية
٤٦,٧٩٦	--	بنوك حسابات ودائع - عملة محلية
٢,٠١٣,٠٠٠	١,٤٧٣,٠٠٠	إجمالي النقدية وما في حكمها
٢,٤٢٥,٧٣٦	١,٦٠١,٣٥٤	

١٢. رأس المال

- حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٤ مليار جنيه مصري وحدد رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٩٠٩ مليون جنيه مصري موزعاً على ٩٠٩٠٠٠٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠ جنيهات للسهم وجميعها أسهم نقدية.
- تحتفظ أسهم الشركة مركزياً لدى شركة مصر للمقاصة للتسوية والحفظ المركزي ويتم التداول عليها من خلال البورصة المصرية.

١٣. الإحتياطيات

٢٠٢٤/٠٨/٣١	٢٠٢٤/١١/٣٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢٠٥,٤٧٥	٢٠٥,٤٧٥	إحتياطي قانوني
٣٤٢,٧٦٨	٣٤٢,٧٦٨	إحتياطي عام*
٥٤٨,٢٤٣	٥٤٨,٢٤٣	إجمالي الإحتياطيات

* بموجب قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨ تمت الموافقة على تكوين مبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصري تحت بند الإحتياطي العام لتدعيم الموقف المالي للشركة،
و بناء على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠٢١ تم تكوين إحتياطي عام بمبلغ ٢٤٢ مليون جنيه مصري.

١٤. مخصصات

الرصيد في ٢٠٢٤/١١/٣٠	المكون خلال الفترة	الرصيد في ٢٠٢٤/٠٩/٠١	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٣٠	٢	٢٨	مخصص ضرائب عقارية مقر الشركة
٥٠,٦٧٣	--	٥٠,٦٧٣	مخصص ضريبة الدخل
٥٠,٧٠٣	٢	٥٠,٧٠١	إجمالي المخصصات

١٥. دائنون وحسابات دائنة أخرى

٢٠٢٤/٠٨/٣١	٢٠٢٤/١١/٣٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١,٢٤٣	١,١٣٩	مصروفات مستحقة
١,٩٦٠	٢,٢٤٣	مكافأة ترك الخدمة
٦٢٣	١,٣٨٤	مصلحة الضرائب
٧٣٢	١,٠١٤	وزارة الصحة - المساهمة التكافلية في التأمين الصحي
٢٨	٤٢٨	تأمينات للغير
١٤	١٤	الهيئة القومية للتأمينات الإجتماعية
٩	--	ضمان أعمال
٤,٦٠٩	٦,٢٢٢	إجمالي دائنون وحسابات دائنة أخرى

١٦. ضريبة الدخل المستحقة

٢٠٢٤/٠٨/٣١	٢٠٢٤/١١/٣٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٣٢,٧٤١	٤٨,٣١٥	الرصيد في ١ سبتمبر ٢٠٢٤
٤٨,٣١٥	٤٠,٠٠٩	ضرائب الدخل عن الفترة/العام
٢٩,٦٣٠	٦,٢٨٢	ضرائب اذون الخزانة
٧٧,٩٤٥	٤٦,٢٩١	إجمالي الضريبة المحملة علي قائمة الدخل
(٦٢,٣٧١)	(٦,٢٨٢)	المسدد خلال الفترة/العام
٤٨,٣١٥	٨٨,٣٢٤	إجمالي ضريبة الدخل المستحقة



١٦. ضريبة الدخل المستحقة (تابع)

تسويات للوصول الى سعر الضريبة الفعلى

٢٠٢٤/٠٨/٣١	٢٠٢٤/١١/٣٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٩٠٣,٥٠٦	١,١٠٣,١٦٦	الربح قبل الضرائب
% ٢٢,٥٠	% ٢٢,٥٠	سعر الضريبة
٢٠٣,٢٨٩	٢٤٨,٢١٢	الضريبة على اساس سعر الضريبة المحلى
١٦٥	٢٨١	المساهمة التكافلية
(١٢٨)	(٨٣)	الاهلاك
١١,٤٤٨	٢٨٥	المخصصات
٢,١٣٣	٢,٩٩٩	مقابل الحضور
١٥,٣٦١	٩٩,٦٨٠	تكاليف التمويل والاستثمار للايرادات المعفاة طبقا للقانون
١٤٩	٣٠	تكاليف عوائد السندات واذون الخزانة
(١٥٣,٦٠٦)	(٩٩٦,٨٠٠)	ايرادات استثمارات مالية فى شركات تابعة
(٣٠,٤٩٤)	(٣١,٤٠٨)	عوائد السندات و اذون الخزانة
--	(٣٣١)	أرباح فروق العملة الغير محققة
٤٨,٣١٥	٤٠,٠٠٩	ضريبة الدخل
٥,٣٥%	٢٢,٥٠%	سعر الضريبة الفعلى

١٧. أصول ضريبية مؤجلة

يتم احتساب الضريبة المؤجلة على الفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف الأساس الضريبي للأصول والالتزامات عن القيمة الدفترية لها فى القوائم المالية، وقد تم احتساب ضرائب الدخل المؤجلة باستخدام طريقة الالتزامات. وفيما يلى الحركة على حساب الضرائب المؤجلة والمتعلقة بفرق اهلاك الأصول الثابتة:

٢٠٢٤/٠٨/٣١	٢٠٢٤/١١/٣٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
(٥,٩٥٥)	٥,٣٦٤	الرصيد في ١ سبتمبر
١١,٣١٩	٤٥	المحمل على قئمة الدخل
٥,٣٦٤	٥,٤٠٩	الرصيد في نهاية الفترة / العام

١٨. إيرادات أصول ثابتة مؤجرة (استثمار عقارى)

من ٢٠٢٣/٠٩/٠١ حتى ٢٠٢٣/١١/٣٠	من ٢٠٢٤/٠٩/٠١ حتى ٢٠٢٤/١١/٣٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٣٨	٤١	ايرادات عقود اجار تشغيلى (استثمار عقارى)
٢,٨٩٨	١٠,١٥٠	شقة المهندسين - تاجير تشغيلى
٢,٩٣٦	١٠,١٩١	معاهد أكتوبر ومعاهد شيراتون- تاجير تشغيلى
		إجمالى الإيرادات

١٩. تكاليف النشاط

من ٢٠٢٣/٠٩/٠١ حتى ٢٠٢٣/١١/٣٠	من ٢٠٢٤/٠٩/٠١ حتى ٢٠٢٤/١١/٣٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٦١٥	٦١٥	إهلاك الاستثمار العقارى
٧٠١	٧٠١	الضرائب العقارية
١,٣١٦	١,٣١٦	اجمالى تكاليف النشاط



٢٠. مصروفات إدارية وعمومية

من ٢٠٢٣/٠٩/٠١ حتى ٢٠٢٣/١١/٣٠	من ٢٠٢٤/٠٩/٠١ حتى ٢٠٢٤/١١/٣٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٤٢٢	٤٤٥	أجور ومرتبات ومكافآت
١٣٧	٢٢٠	أتعاب مهنية واستشارات
٢٠٧	١٧٦	رسوم واشتراكات
٨٣	٨٦	دعاية وإعلان
١٦٩	٢٨١	المساهمة التكافلية في التأمين الصحي
١٥٠	٢٨٣	مخصص مكافأة ترك الخدمة
٢٦٣	١١٨	مصروفات أخرى
١,٤٣١	١,٦٠٩	إجمالي مصروفات إدارية وعمومية

٢١. إيرادات أخرى

من ٢٠٢٣/٠٩/٠١ حتى ٢٠٢٣/١١/٣٠	من ٢٠٢٤/٠٩/٠١ حتى ٢٠٢٤/١١/٣٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٥٨٧	٢٩٩	فوائد دائنة مستحقة المعاهد
٥٨٧	٢٩٩	إجمالي إيرادات أخرى

٢٢. النصيب الأساسي للسهم في صافي ارباح الفترة (جنيه مصري / سهم)

من ٢٠٢٣/٠٩/٠١ حتى ٢٠٢٣/١١/٣٠	من ٢٠٢٤/٠٩/٠١ حتى ٢٠٢٤/١١/٣٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٧١٦,١٢١	١,٠٥٦,٩٢٠	صافي ارباح الفترة (ألف جنيه مصري)
٩٠,٩٠٠	٩٠,٩٠٠	متوسط عدد الأسهم القائمة خلال الفترة (ألف سهم)
٧,٨٨	١١,٦٣	نصيب السهم من صافي ارباح الفترة (جنيه مصري / سهم)

٢٣. المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

تمت خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٤ بعض المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة والتي تمت بالسعر المحايد وهو القيمة التي يمكن للشركة ان تتعامل بها مع الغير وتتمثل أهم هذه المعاملات في:-

المعاملات	طبيعة العلاقة	البيان
٢٠٢٤/٠٨/٣١	٢٠٢٤/١١/٣٠	
٣٠٠,٠٠٠	--	جامعة أكتوبر
٣٠٠,٠٠٠	--	مؤسسة تابعة
		إجمالي مستحق إلي أطراف ذوى علاقة



٢٤. أهداف وسياسات إدارة مخاطر الأدوات المالية

١,٢٤ إدارة المخاطر المالية

تتعرض الجامعة للمخاطر المالية التالية نتيجة لإستخدامها للأدوات المالية:

أ- خطر الائتمان

ب- خطر السيولة

ج- خطر السوق

د- خطر العملة

هـ- خطر سعر الفائدة

ويعرض هذا الإيضاح المعلومات المتعلقة بتعرض الجامعة لكلاً من المخاطر المذكورة أعلاه وكذا أهداف الجامعة والسياسات والطرق الخاصة بقياس وإدارة الخطر وكذلك إدارة الشركة لرأس المال كما يعرض بعض الإفصاحات الكمية الإضافية المتضمنة في هذه القوائم المالية.

يتولى مجلس إدارة الجامعة المسؤولية الكاملة الخاصة بوضع ومراقبة الإطار العام لإدارة مخاطر الجامعة كما يقوم بتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه الجامعة لتحديد مستويات المخاطر وأوجه الرقابة المناسبة ومتابعة تلك المخاطر ومدى التزامها بتلك المستويات. وتهدف إدارة الجامعة إلى وضع بيئة رقابية بناءة ومنضبطة والتي من خلالها تضمن أن كافة الموظفين على دراية وفهم بدورهم والتزاماتهم.

أ- مخاطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية لالتزاماته ويعرض الطرف الآخر لخسائر مالية وينشأ هذا الخطر بصفة رئيسية من العملاء وأوراق القبض والمتحصلات الأخرى وكذا من أنشطتها المالية.

أرصدة العملاء وأوراق القبض

ينشأ خطر الائتمان بناء على سياسة وإجراءات وانظمة رقابة الجامعة المتعلقة بإدارة المخاطر، يتم قياس القوة الائتمانية للعميل بناء على بطاقة أداء ائتماني لكل عميل على حدي ويتم تحديد الحد الائتماني بناء على هذا التقييم، كما أن إيرادات الجامعة ترجع لمجموعة كبيرة من العملاء ذوي الملائة المالية بالإضافة الى ان جزء من إيرادات الجامعة يتم تحصيلها نقداً فور تنفيذ عملية البيع، يتم مراقبة الأرصدة القائمة للعملاء باستمرار، وتقوم الجامعة بعمل دراسة اضمحلال في كل فترة مالية.

الأصول المالية الأخرى والودائع النقدية

فيما يتعلق بمخاطر الائتمان الناشئة عن الأصول المالية الأخرى الخاصة بالجامعة بالتكلفة المستهلكة، تتعرض المنشأة لمخاطر الائتمان نتيجة لتخلف الطرف المقابل عن السداد بحد أقصى يعادل القيمة الدفترية لهذه الأصول. ويتولى القطاع المالي إدارة مخاطر الائتمان الناشئة عن الأرصدة لدى البنوك، وتحد الجامعة من تعرضها لمخاطر الائتمان عن طريق إيداع أرصدة لدى بنوك محلية ذات سمعة جيدة، كما أن البنوك المحلية تخضع لأشراف البنك المركزي المصري وبالتالي فإن خطر التعرض لمخاطر الائتمان ضعيفة.

ب- مخاطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في خطر عدم وفاء الجامعة لالتزاماتها في تاريخ استحقاقها.

إن منهج الجامعة في إدارة السيولة هو التأكد -كلما أمكن ذلك- من أن لديها دائماً سيولة كافية لمقابلة التزاماتها في تاريخ استحقاقها في الظروف العادية والدرجة بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعة الجامعة. كما تتأكد الجامعة من توافر النقدية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة لفترة ملائمة بما فيها أعباء الالتزامات المالية ويستبعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التي لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية.

ج - مخاطر السوق

يتمثل خطر السوق في خطر التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وسعر الفائدة وأسعار أدوات حقوق الملكية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات ومصروفات الجامعة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية. إن الهدف من إدارة خطر السوق هو إدارة والتحكم في التعرض لخطر السوق في حدود المؤشرات المقبولة مع تعظيم العائد.

د- مخاطر أسعار العملات الأجنبية

تتعرض الجامعة لخطر العملة على الإيرادات والأصول المالية بالعملات الأجنبية والذي يتمثل بصفة أساسية في الدولار الأمريكي واليورو.

وفيما يتعلق بالأصول والالتزامات النقدية السائدة بالعملات الأجنبية الأخرى فإن الجامعة تتأكد من أن صافي تعرضها لخطر العملات مضمون عند مستوى مقبول من خلال شراء أو بيع العملات الأجنبية بالأسعار الفورية عندما يكون ذلك ضروريا لمواجهة عدم التوازن قصير الأجل.

هـ- مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة بالسوق، ويتصل تعرض الجامعة لمخاطر التغير في أسعار الفائدة بالسوق من عدمه بشكل رئيسي بالتزامات الجامعة بسعر فائدة متغير وودائع ذات فائدة لا تتعرض الجامعة لخطر التغير في أسعار الفائدة نتيجة لعدم وجود قروض طويلة الأجل.



٢٤. أهداف وسياسات إدارة مخاطر الأدوات المالية (تابع)

٢,٢٤ الادوات المالية

أ- التعرض لخطر الائتمان

تتمثل القيمة الدفترية للأصول المالية الحد الأقصى لخطر الائتمان الذي تتعرض له الشركة، ويبلغ الحد الأقصى للتعرض لخطر الائتمان في تاريخ المركز المالي كما يلي:

٢٠٢٤/٠٨/٣١	٢٠٢٤/١١/٣٠	إيضاح رقم	
جنيه مصري	جنيه مصري		
٤٩,٥٣٧	٣١,٤٣٠	(١٠)	مدينون وأرصده مدينة أخرى
٧,٦٧٠	٣٧٥	(٨)	أوراق قبض
١,٦٠١,٣٥٤	٢,٤٢٥,٧٣٦	(١١)	النقدية بالبنوك
١,٦٥٨,٥٦١	٢,٤٥٧,٥٤١		

ب- خطر السيولة

يوفر هذا الإيضاح الشروط التعاقدية للالتزامات المالية في تاريخ المركز المالي: -

السنة أو أقل	القيمة الدفترية	إيضاح رقم	البين
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري		
٣,٨١٠	٣,٨١٠	(١٥)	دائنون وارصدة دائنة اخري
٣,٨١٠	٣,٨١٠		
٣,٢٤٠	٣,٢٤٠	(١٥)	دائنون وارصدة دائنة اخري
٣,٢٤٠	٣,٢٤٠		

د- التعرض لخطر العملة

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في اسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الاصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ولتخفيض ذلك الخطر تقوم الشركة كلما أمكن بأعداد مركز مكشوف للعملات الأجنبية ولهذا فان هذا الخطر منخفض نسبيا وعلاوة على ذلك فقد تم تقييم ارصدة الاصول والالتزامات بالعملات الأجنبية باستخدام السعر الرسمي في تاريخ المركز المالي، وتتمثل العملة الأساسية التي تؤدي إلى هذا الخطر هي الدولار امريكي . والشكل الآتي يوضح تعرض الجامعة لخطر تدبذب أسعار صرف العملات الأجنبية بالعملة الأساسية:

المعادل	دولار أمريكي	الجنيه المصري	البين
في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٤			
٤٦,٦٤٨	٩٤٢		بنوك حسابات جارية
٤٦,٧٩٦,٤٠٠	٩٤٥,٠٠٠		ودائع
٤٦,٨٤٣,٠٤٨	٩٤٥,٩٤٢		إجمالي الأصول بالعملات
--	--		إجمالي الالتزامات بالعملات
٤٦,٨٤٣,٠٤٨	٩٤٥,٩٤٢		فانض
٤٦,٨٤٣,٠٤٨	٤٦,٨٤٣,٠٤٨		المعادل بالجنيه المصري

بيان أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري:

متوسط سعر الصرف خلال الفترة	متوسط سعر الصرف خلال العام	أسعار الاقفل	أسعار الاقفل
المنتهية في	المنتهية في	٣١/٠٨/٢٠٢٤	٣٠/١١/٢٠٢٤
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١٣,١٢	٤٨,٩٠	٤٨,٥	٤٩,٥٢
			دولار أمريكي



٢٤. أهداف وسياسات إدارة مخاطر الأدوات المالية (تابع)

٢٠٢٤ الأدوات المالية (تابع)

تحليل الحساسية

إن ارتفاع (انخفاض) قدره ٥% في أسعار صرف العملات الأخرى مقابل الجنية المصري في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٤ كان سيؤثر على قياس الأدوات المالية بالعملة الأجنبية وسيؤثر على حقوق الملكية والأرباح أو الخسائر بالمبالغ الموضحة أدناه. يفترض هذا التحليل ثبات كافة المتغيرات الأخرى خاصة أسعار الفائدة، وتتجاهل أي تأثير للمبيعات والمشتريات المتوقعة.

الأرباح أو الخسائر

ارتفاع	انخفاض
٢,٣٤٢,١٥٢	(٢,٣٤٢,١٥٢)

جنيه مصري

هـ- خطر سعر الفائدة

يظهر الشكل العام لسعر الفائدة الخاص بالأدوات المالية للشركة في تاريخ القوائم المالية كما يلي:

القيمة الدفترية

٢٠٢٤/٠٨/٣١	٢٠٢٤/١١/٣٠
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري
١,٤٧٣,٠٠٠	٢,٠٥٩,٧٩٦
١,٤٧٣,٠٠٠	٢,٠٥٩,٧٩٦

أدوات مالية بسعر فائدة ثابت

أصول مالية

لا تقوم الجامعة بالمحاسبة عن أي أصول والتزامات مالية بسعر فائدة ثابت بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر. ولا تخصص الجامعة مشتقات مالية (عقود مبادلة أسعار الفائدة) كأدوات تغطية باستخدام النموذج المحاسبي الخاص بتغطية مخاطر القيمة العادلة لذلك فإن التغير في أسعار الفائدة في تاريخ القوائم المالية ليس له تأثير على قائمة الأرباح أو الخسائر

٣,٢٤ إدارة رأس المال

إن سياسة مجلس إدارة الشركة هو الاحتفاظ برأس مال قوي بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق وكذا لمقابلة التطورات المستقبلية للنشاط.

ويتولى مجلس إدارة الشركة متابعة العائد على رأس المال والذي تحدده الشركة بأنه صافي ربح العام مقسوماً على إجمالي حقوق الملكية كما يراقب مجلس إدارة الشركة مستوى توزيعات الأرباح للمساهمين.

ويسعى مجلس إدارة الشركة لإجراء توازن بين العوائد الأعلى التي يمكن أن تتحقق مع المستويات العليا للاقتراض والمزايا والضمانات المقدمة عن طريق الحفاظ على مركز رأس مال سليم.

ولا توجد أية تغيرات في استراتيجية الشركة في إدارة رأس المال خلال العام. كما لا تخضع الشركة لأية متطلبات خارجية مفروضة على رأس المال الخاص بها.

٣,٢٤ تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية

تم تقدير القيم العادلة للأدوات المالية للشركة لتقريب قيمتها الدفترية لأن الأدوات المالية قصيرة الأجل ببيئتها ولا تحمل أي فائدة ، باستثناء الودائع قصيرة الأجل بأسعار السوق السائدة ومن المتوقع أن تتحقق بقيمتها الدفترية الحالية خلال اثني عشر شهراً من تاريخ المركز المالي.

" القيمة العادلة " هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعة لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في الأصل أو في حالة عدم وجوده ، في السوق الأكثر فائدة الذي تمتلكه الشركة للوصول في ذلك التاريخ ، تعكس القيمة العادلة للمطلوبات مخاطر عدم الأداء.

يتطلب عدد من السياسات والافصاحات المحاسبية للشركة قياس القيم العادلة لكل من الأصول والالتزامات المالية والغير المالية.

لدى الشركة ممارسات ثابتة فيما يتعلق بقياس القيم العادلة ، تتحمل الإدارة المسؤولية الكاملة عن الإشراف على جميع قياسات القيمة العادلة الهامة ، بما في ذلك المستوى الثالث للقيمة العادلة.

تراجع الإدارة بانتظام المدخلات الهامة غير الجديرة بالملاحظة وتعديلات التقييم ، إذا تم استخدام معلومات الطرف الثالث ، مثل عروض أسعار الوسيط أو خدمات التسعير ، لقياس القيمة العادلة تقوم الإدارة بتقييم الأدلة التي تم الحصول عليها من الأطراف الثالثة لدعم الاستنتاج بأن هذه التقييمات تفي بمتطلبات معايير المحاسبة المصرية بما في ذلك المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يجب فيه تصنيف هذه التقييمات.

عند قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام ، يستخدم المقيمون بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها بقدر الإمكان ، يتم تصنيف القيم العادلة إلى مستويات مختلفة في تسلسل القيمة العادلة بناءً على المدخلات المستخدمة في أساليب التقييم على النحو التالي:

● المستوى الأول : الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مماثلة.

٢٤. أهداف وسياسات إدارة مخاطر الأدوات المالية (تابع)

٤,٢٤

تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

- المستوى الثاني : المدخلات بخلاف الأسعار المدرجة مدرجة في المستوى الأول والتي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام اما مباشرة (مثل الاسعار) أو بشكل غير مباشر (أى مشتقة من الأسعار).
- المستوى الثالث : مدخلات الأصل أو الالتزام التي لا تستند الى بيانات سوق يمكن ملاحظتها (مدخلات غير ملحوظة)

إذا كانت المدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة لأصل أو الالتزام تقع في مستويات مختلفة من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة ، عندئذ يتم تصنيف قياس القيمة العادلة بالكامل في نفس المستوى من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كأدنى مستوى من المدخلات حيث أنه مهم للقياس بأكمله.

تعترف الشركة بالتحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة في نهاية فترة التقرير التي حدث خلالها التغيير.

يتوقع أن القيم الاسمية ناقصاً أى تعديلات انتمانية مقدرة للأصول والالتزامات المالية ذات تاريخ استحقاق أقل من سنة واحدة تقارب قيمتها العادلة ، تعتبر القيم العادلة للالتزامات المالية غير المتداولة مقارنة بقيمتها الدفترية لأنها تحمل معدلات فائدة ، والتي تستند إلى أسعار الفائدة في السوق.

٢٥. الالتزامات المحتملة

بالإضافة إلى المبالغ التي تم أخذها في الاعتبار ضمن عناصر القوائم المالية المستقلة الدورية توجد التزامات محتملة في نهاية الفترة / السنة وبيانها كالتالي :-

٢٠٢٤/٠٨/٣١	٢٠٢٤/١١/٣٠
المعادل	المعادل
بالآلاف جنيهه المصري	بالآلاف جنيهه المصري

--

١٩٨

رخصة برنامج Odoo

٢٦. الموقف القانوني

وفقاً للموقف القانوني المعد من قبل المستشارين القانونيين للشركة فإنه توجد دعاوي قضائية متبادلة بين الشركة والغير تتمثل فيما يلي:

الدعوى رقم ١٩٣١ لسنة ٢٠١٩ مدنى كلى الجيزة و المنظورة امام محكمة الجيزة الابتدائية الدائرة (١١) مدنى كلى و مقامة ضد شركة مصر للتأمين و اخر و موضوعها بطلان اتفاق الصلح المؤرخ ٢٠١٧/١٢/١٩ و المبرم بين سيد تونسي محمود و شركة مصر للتأمين والدعوى قضى فيها بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، وتم استئنافها بالاستئناف رقم ١٣٧٦ لسنة ١٣٧ ق استئناف القاهرة وموكل جلسة ٢٠٢٠/٥/٧ للاطلاع ثم تأجل جلسة ٢٠٢٠/٩/١٠ ادارى و تأجلت جلسة ٢٠٢٠/١١/٢ للمفردات و المستندات و تأجلت جلسة ٢٠٢١/٢/٢ للاطلاع و تأجلت جلسة ٢٠٢١/٤/٨ للمستندات والمذكرات وبهذه الجلسة تم حجز الاستئناف للحكم جلسة ٢٠٢١/٧/٦ وبذات الجلسة تم التأجيل جلسة ٢٠٢١/١٠/٦ مع التصريح بتقديم مستندات وتأجلت جلسة ٢٠٢٢/١/٤ للاطلاع على الشهادة الواردة من نيابة الاموال العامة تم التأجيل جلسة ٢٠٢٢/٤/٥ للاطلاع و تم التأجيل جلسة ٢٠٢٢/٦/٧ وبالجلسة الاخيرة قضت المحكمة بوقف الدعوى تعليقاً لحين الفصل فى التحقيقات رقم ٣٢٣ لسنة ٢٠١٧ اموال عامة علياً، تم تعجيل الدعوى من الوقف عن طريق شركة مصر للتأمين جلسة ٢٠٢٣/٨/٥ وبهذه الجلسة قررت المحكمة تأجيل الدعوى بجلسة ٢٠٢٣/١٠/١ وصرحت لشركة قناة السويس والجامعة باستخراج شهادة بما تم فى تحقيقات الاموال العامة سالفه البيان ، وبهذه الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٠٢٣/١١/٧ وبهذه الجلسة قضت المحكمة بفرض استئناف الشركة وتأييد حكم أول درجة ، تم عمل نقد من الشركة على الحكم وقيد تحت رقم ٣٥٧٥٠ لسنة ٩٣ ق ، فى الشق العاجل :تحديد أقرب جلسة لنظر الشق العاجل والأمر بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه لحين الفصل فى الطعن المائل . وفى الموضوع :

أصلياً : بنقض الحكم المطعون عليه وإعادة القضية الى الوقف التعليقى الصادر بموجب الحكم الصادر بجلسة ٢٠٢٢/٦/٧ وعلى سبيل الإحتياط : بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوة لمحكمة استئناف القاهرة للفصل فيها أمام دائرة أخرى ، وجرى تحديد جلسة لنظر فى الشق العاجل .

الدعوى رقم ١٤٧٩ لسنة ٢٠٢٠ مدنى كلى الجيزة والمنظورة امام محكمة الجيزة الابتدائية الدائرة (٣) مدنى كلى:

المقامة من : شركة مصر للتأمين

ضد

(١) رئيس جامعة ٦ أكتوبر بصفته (٢) شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا - خصم مدخل-

و موضوعها : الزام المدعي عليه بصفته بان يؤدي للشركة المدعية مبلغ وقدره ١١٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيهه المستحقة بموجب الشيك البنكي رقم (٦٤٢٠١٤٠٣٥٥٣٦٢١) بالإضافة الي الفوائد القانونية المستحقة من تاريخ الاستحقاق وحتى تمام السداد.. وحيث تداولت الدعوي على النحو الثابت بمحاضر جلساتها وتقديم المستندات ومذكرات الدفاع وتدخل شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا تدخلا هجوميا في الدعوي ، وقد تم حجز الدعوي لجلسة ٢٦/٢/٢٠٢٤ للحكم وفيه تم القضاء بالاتي:-

٢٦. الموقف القانوني (تابع)

أولاً : عدم قبول طلب التدخل الحاصل من شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا شكلاً.
ثانياً : بالزام الجامعة المدعي عليها ان تؤدي للمدعي بصفته مبلغ مالي وقدره (١١٥٠٠٠٠٠٠٠ جنية) ومائة وخمسة عشر مليون جنية قيمة الشيك رقم (٦٤٢٠١٤٠٣٥٥٣٦٢١) المؤرخ ٣٠/١١/٢٠١٩ سند الدعوى ، والفوائد القانونية بواقع (٤) اربعة في المائة سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية الحاصل في ٣١/٥/٢٠٢٠ وحتى تمام السداد الخ.
- تم استئنافها بالاستئناف رقم ١٠٨٩٥ لسنة ١٤١ ق استئناف القاهرة وتحدد لنظره جلسة ١٣/٦/٢٠٢٤ وبذلك تأجلت الجلسة ١٠/٩/٢٠٢٤ لضم المفردات ، ثم لجلسة ١٠/١١/٢٠٢٤ للاطلاع والمذكرات ، وبهذه الجلسة تم حجز الاستئناف للحكم لجلسة ١١/١٢/٢٠٢٤
تم اعادة الدعوى للمرافعة بحكم استجواب لجلسة ١١/٣/٢٠٢٥ بشأن ما تم بخصوص البلاغ المقدم لنيابة الأموال العامة في القضية رقم ٣٢٣ لسنة ٢٠١٧ حصر أموال عامة عليا ، والطعن رقم ٣٥٧٥٠ لسنة ٩٣ ق ، والطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٩١ ق.

٢٧. الموقف الضريبي

أولاً : ضريبة شركات الأموال

السنة من بداية النشاط حتى ٢٠٠٤/٠٨/٣١ :

تم محاسبة الشركة عن تلك السنة ولا توجد اى مستحقات ضريبية على الشركة.

السنوات من ٢٠٠٤/٩/٠١ حتى ٢٠٠٩/٠٨/٣١ :

تم محاسبة الشركة عن تلك السنوات وأخطرت بنموذج ١٩ ضرائب في ٢٠٢٤/٠٦/٢٦ وجاءت الضريبة على النحو التالي من ٢٠٠٤/٠٩/٠١ حتى ٢٠٠٥/٠٨/٣١ مبلغ ٢٤,٥٥١,٤٠٠ جنية مصرى ، من ٢٠٠٥/٠٩/٠١ حتى ٢٠٠٦/٠٨/٣١ مبلغ ١,٢٧٥,٧٥٨ جنية مصرى ، من ٢٠٠٦/٠٩/٠١ حتى ٢٠٠٧/٠٨/٣١ مبلغ ٣,٠٧٨,١٢٦ جنية مصرى ، و من ٢٠٠٧/٠٩/٠١ حتى ٢٠٠٨/٠٨/٣١ مبلغ ٢,٩٣٦,٦٨٠ جنية مصرى ، و من ٢٠٠٨/٠٩/٠١ حتى ٢٠٠٩/٠٨/٣١ مبلغ ١٨,٨٣٠,٦١٣ جنية مصرى بإجمالى مبلغ ٥٠,٦٧٢,٥٧٧ ، وقد تم الطعن على هذا النموذج فى ٢٠٢٤/٠٧/٢٣ ، وتم عمل مخصص لمواجهة هذا الإلتزام.

السنوات من ٢٠٠٩/٠٩/٠١ حتى ٢٠١٩/٠٨/٣١ :

تم محاسبة الشركة عن تلك السنوات وبلغت إجمالى الضريبة من واقع تسوية المأمورية المرسله للشركة مبلغ ٦١,٢١٠,٠٧٥ جنية مصرى وتم سداد اصل الضريبة المستحقة من واقع التسوية مبلغ ٥٢,٣٢٤,١٤٢ جنية مصرى ، وتم الطعن على المادة ٨٧ مكرر وقدرها ٨,٨٨٥,٩٣٣ جنية مصرى بالإضافة الى مقابل تاخير قدرة ٥٧,٩٠٧,٧٨٧ جنية مصرى .

وقد قامت الشركة بسداد اصل الضريبة وقدرها ٥٢٣٢٤١٤٢ (٤٥٠٠٠٠٠ في ٢٠٢٠/١/١٣ ، ٤٧٨٢٤١٤٢ في ٢٠٢٢/٤/٢٧)
كما قامت الشركة بسداد مقابل التأخير (بعد تطبيق قانون التجاوز رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ ومادة ١١٠ المعدلة بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٠) والبالغ من واقع التسوية المرسله للشركة بمبلغ ١٣,٤٦٩,٣٨٥ جنية مصرى عن السنوات من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٥ ومبلغ ٨٠٣,٢٣٤ جنية مصرى عن السنوات من ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٩ وذلك في ٢٠٢٣/٢/٢٦ .

بناء على قرار لجنة الطعن تم تخفيض مادة ٨٧ مكرر عن السنوات من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٩ إلى مبلغ ٣,٣٢٨,١٢٧ وتم سداده بالكامل وقد تم إستلام تسوية ضريبية من مركز كبار الممولين تفيد بأنه تم سداد كافة المستحقات الضريبية عن شركات الأموال وكذلك مقابل التأخير حتى ٢٠١٩/٨/٣١ كما تم إستلام تسوية ضريبية خاصة بمادة ٨٧ تفيد السداد بالكامل .

جاري محاسبة الشركة عن سنوات ٢٠١٩/٩/١ حتى ٢٠٢٣/٨/٣١

ثانياً: الضريبة على الأجور والمرتببات

السنة من بداية النشاط حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ :

تم محاسبة الشركة عن تلك السنوات وتم سداد كسب العمل بالكامل وتم سداد مقابل التأخير حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ بمبلغ ١٩٩,٦٩٩ جنية مصري .

تم محاسبة الشركة عن السنوات من ٢٠٢٠/١/١ وحتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وقد بلغت فروق الضريبة المستحقة عن عام ٢٠٢٠ مبلغ ١٢٠,٩٥١ جنية مصرى بالإضافة إلى مقابل تأخير وقدره ٥٨,٨٧٥ جنية مصرى وقد بلغت فروق الضريبة عن عامى ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ مبلغ ٣٢٥,٨٣٠ جنية مصرى وقد قامت الشركة بسداد فروق الضريبة عن عام ٢٠٢٠ بمبلغ ١٢٠,٩٥١ جنية مصرى مع إرجاء سداد غرامة التأخير كما قامت بسداد فروق الضريبة عن السنوات ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ بمبلغ ٣٢٥,٨٣٠ جنية مصرى ولم يتم سداد مقابل التأخير عن تلك السنوات

ثالثاً: ضريبة الدمغة

السنة من بداية النشاط حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ :

تم فحص الشركة حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ وبلغت اجمالى الضريبة المستحقة ٣٨,٧٥٤ جنية مصرى وتم سدادها بالكامل.
وتم فحص الشركة حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ وبلغت اجمالى الضريبة المستحقة ٢٠٢٩ جنية مصرى وتم سدادها بالكامل ولا يوجد مستحقات.

جاري فحص السنوات من ٢٠٢٠/٩/١ حتى ٢٠٢٢/٨/٣١

رابعاً: الخصم والتحويل تحت حساب الضريبة

يتم سداد الضريبة المخصومة تحت حساب الضريبة فى المواعيد القانونية.

خامساً: الضريبة العقارية

تم سداد الضريبة حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤.

سادساً : متطلبات المادة رقم (١٢) من قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠

تم تقديم الملف الرئيسي والملف المحلي عن المعاملات مع الأشخاص المرتبطة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/٨/٣١ .



٢٨. أرقام المقارنة

يعاد تبويب الأرقام المقارنة كلما كان ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في الفترة الحالية .

٢٩. أحداث هامة

أ- قررت الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ١٠ يناير ٢٠١٩ اعتماد عقد إنهاء نزاع ملكية جامعة ٦ أكتوبر الموقع بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٨ و الذي تضمن الإقرار بملكية الشركة لنسبة ٩٩,٦٨ % من رأس مال الجامعة كما أطلعت الجمعية على القوائم المالية عن نشاط الجامعة عن السنوات ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، وكذلك المركز المالي في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٨ المعدلة والمصححة والمعتمدة من مراقبي حسابات الجامعة وتؤكد الجمعية على ما جاء في الميزانيات المعدلة بأن شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا تمتلك ٩٩,٦٨ % من رأس مال جامعة ٦ أكتوبر وفقاً للقوائم المعتمدة من مجلس أمناء الجامعة ورئيس الجامعة والمدير المالي والمصدق عليها تقرير مراقبي حسابات الجامعة، علماً بأن مراجعة الشركة ومراقبي حساباتها لهذه القوائم ينصب فقط على الأرصدة المتبادلة بين الشركة والجامعة وحصة الشركة في رأس مال الجامعة ومن المسلم به أن إعداد واعتماد القوائم المالية للجامعة هي مسؤولية مجلس الأمناء ورئيس الجامعة ومراقبي حسابات الجامعة وفقاً للقانون وتعتبر هذه الموافقة سارية بعد تسليم الجامعة للشركة وإستقالة رئيس وأعضاء مجلس الأمناء الحاليين ووافقت الجمعية على إبراء ذمة الأستاذ / سيد تونسى محمود وإخلاء طرفه من الجامعة والشركة طبقاً لما جاء بهاليه وفي حالة ظهور أية مخالفات غير ظاهرة في حينه ، يكون للشركة حق إتخاذ الإجراءات القانونية حيالها ، كما تؤكد الجمعية العامة على إتخاذ جميع الإجراءات القانونية لحماية حقوق شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا في الجامعة . و ان أى إتفاقيات قد تم إبرامها تضر بالشركة وإستثماراتها ،ستقوم الشركة بإتخاذ الإجراءات القانونية حيالها ، وبتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٦ بموجب التوكيل رقم ٤٦٦٥ لسنة ٢٠٢٢ أقر الأستاذ / سيد تونسى محمود بعدم ملكيته لاية حصص في رأس مال جامعة ٦ أكتوبر كما أقر بعدم منازعة شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا حالياً او مستقبلاً في ملكيتها لجامعة ٦ أكتوبر ، كما أقر بتنازله عن أى احكام صادرة لصالحه بموجب توكيل خاص بذلك.

ب- في ضوء الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية والمخاطر الجيوسياسية التي تواجهها البلاد فقد قامت الحكومة ممثلة بشكل أساسي في البنك المركزي المصري باتخاذ حزمة من الإجراءات المالية خلال عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ لاحتواء أثر تلك الأزمات وكذلك الأثر التضخمي الناتج عنها على الاقتصاد المصري، ومن بين هذه الإجراءات تخفيض قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية ورفع معدل الفائدة على الإيداع والإقراض لليلة واحدة ووضع حدود قصوى على السحب والإيداع النقدي بالبنوك. مما نتج عنه نقص في معدلات التبادل والاتاحة للعملات الأجنبية من خلال القنوات الرسمية والذي أدى الى تأخير سداد المديونيات بالعملات الأجنبية وكذا ارتفاع تكاليف الشراء وتكاليف السداد.

وقد أصدر البنك المركزي المصري في ٦ مارس ٢٠٢٤ قراراً برفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧,٢٥ %، ٢٨,٢٥ %، على التوالي. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم كذلك بواقع ٦٠٠ نقطة ليصل إلى ٢٧,٢٥ %، مع السماح باستخدام سعر صرف مرن يتم تحديده وفقاً لآليات السوق. وقد أدى ذلك الى ارتفاع متوسط سعر الصرف الرسمي للدولار الأمريكي خلال الأسبوع الأول من تاريخ قرار البنك المركزي، ليصل ما بين ٤٩ الي ٥٠ جنيه/دولار.

ج- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٢٧ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبية المصرية والذي قرر إضافة معيار جديد برقم (٥١) القوائم المالية في اقتصاديات التضخم المفرط المرافق لهذا القرار.

ولم يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه بتحديد تاريخ بداية ونهاية الفترة أو الفترات المالية التي يجب تطبيق هذا المعيار خلالها.



٢٩. أحداث هامة (تابع)

د - إصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية

- بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية و بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤، صدر قرار آخر لرئيس مجلس الوزراء رقم (٦٣٦) لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض الأحكام الأخرى من معايير المحاسبة المصرية، وفيما يلي ملخص لأهم تلك التعديلات:

المعايير الجديدة او التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ "الأصول الثابتة واهلاكاتها" ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣ "الأصول غير الملموسة".	١- تم إعادة إصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة. وقد ترتب على ذلك تعديل الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج إعادة التقييم ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير: - معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء". - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول". - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) " عقود التأجير".	لا يوجد تأثير على القوائم المالية للشركة.	تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج اعاده التقييم على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية التي بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مره. تطبق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي، مع اثبات الأثر التراكمي للمعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة بشكل أولي بإضافته الي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه المعالجة لأول مرة.
٢- تماشيا مع التعديلات التي تمت على معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ "الزراعة" فقد تم تعديل الفقرات (٣)، (٦)، (٣٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها"، كما تم إضافة الفقرات ٢٢(أ) و ٨٠(ج) و ٨٠(د) الى نفس المعيار، وذلك فيما يتعلق بالنباتات المثمرة.	لا يلزم الشركة الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨(و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) للفترة الحالية، وهي فترة القوائم المالية التي يطبق فيها لأول مرة معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ ومعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ فيما يتعلق بالنباتات المثمرة. ولكن يجب الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨(و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) لكل فترة سابقة معروضة.		
قد تختار الشركة أن تقيس بنود النباتات المثمرة بقيمتها العادلة في بداية أسبق فترة معروضة في القوائم المالية للفترة التي طبقت فيها الشركة لأول مرة التعديلات الواردة أعلاه وأن تستخدم تلك القيمة العادلة باعتبارها تكلفتها الافتراضية في ذلك التاريخ. ويجب إثبات أي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة في الرصيد الافتتاحي بإضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية أسبق فترة معروضة.			



المعايير الجديدة او التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٣ "الاستثمار العقاري"	١- تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق للاستثمارات العقارية. ٢- وقد ترتب على ذلك تعديل لبعض الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج القيمة العادلة ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير: - معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء". - معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) " عقود التأجير"	لا يوجد تأثير على القوائم المالية للشركة.	تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج القيمة العادلة على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل أولي بإضافته الي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٣ "التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية"	١- تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق لأصول التنقيب والتقييم. ٢- تقوم الشركة بتطبيق إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم لأصول التنقيب والتقييم، على ان يتم التقييم بمعرفة خبراء متخصصين في التقييم والتأمين ضمن المقيدين في سجل مخصص لذلك بوزارة البترول، وفي حالة تطبيق نموذج إعادة التقييم (سواء النموذج الوارد في معيار المحاسبة المصري (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" أو النموذج الوارد في معيار المحاسبة المصري (٢٣) "الأصول غير الملموسة") فيجب أن يكون متسقاً مع تبويب الأصول وفقاً للفقرة رقم (١٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٣.	لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول، وبناء على ذلك، فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية للشركة.	تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج اعاده التقييم على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مره.
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ "الزراعة"	تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم تعديل الفقرات (١-٥)، و(٨)، و(٢٤)، و(٤٤) وأضافه الفقرات (٥) - (ج) و (٦٣)، فيما يخص المعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة، (وعدل طبقاً لذلك معيار المحاسبة المصري (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها").	لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول، وبناء على ذلك، فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية للشركة.	تطبق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي، مع اثبات الأثر التراكمي للمعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة بشكل أولي بإضافته الي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه المعالجة لأول مرة.



المعايير الجديدة او التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معياري المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"	١- يحدد هذا المعيار مبادئ إثبات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار، ويحدد قياسها وعرضها والإفصاح عنها. ويتمثل هدف المعيار في ضمان قيام الشركة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود. وتوفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازم لتقييم أثر عقود التأمين تلك على المركز المالي للشركة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية. ٢- يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) محل ويلغي معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ "عقود التأمين". ٣- أي إشارة في معايير المحاسبة المصرية الأخرى الي معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) تستبدل الي معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠). ٤- تم اجراء تعديلات بمعايير المحاسبة المصرية التالية لتتوافق مع متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"، وهي كما يلي: - معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها". - ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري".	لا ينطبق على القوائم المالية للشركة ، فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية للشركة.	يجب تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠٢٤، وإذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) لفترة أسبق، فيجب على الشركة الإفصاح عن تلك الحقيقة.
معياري المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٤ "الاستثمار العقاري"	تم إعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري" في ٢٠٢٤، حيث عدل الية تطبيق نموذج القيمة العادلة حيث تم إضافة وجوب اثبات الربح أو الخسارة الناشئة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمار العقاري ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر للفترة التي ينشأ فيها هذا التغير أو من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر لمرة واحدة في عمر الأصل أو الاستثمار مع مراعاة الفقرتين (١٣٥) و (٣٥ب) من المعيار.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية من تطبيق التعديلات التي تمت على المعيار.	يطبق التعديل الخاص بالتعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج القيمة العادلة على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، ويسمح بالتطبيق المبكر وذلك بأثر رجعي، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل أولي بإضافته الي حساب رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة
معياري المحاسبة المصري رقم (١٧) المعدل ٢٠٢٤ "القوائم المالية المستقلة"	تم إعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القوائم المالية المستقلة" في ٢٠٢٤، حيث تم إضافة خيار استخدام طريقة حقوق الملكية كما هي موضحة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" عند المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة وشركات ذات سيطرة مشتركة.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية من تطبيق التعديلات التي تمت على المعيار.	تطبق التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، ويسمح بالتطبيق المبكر وذلك بأثر رجعي، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق طريقة حقوق الملكية بإضافته الي حساب رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه الطريقة لأول مرة.



المعايير الجديدة او التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معييار المحاسبية المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠٢٤ "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"	تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٤، حيث تم إضافة كيفية تحديد السعر اللحظي عند صعوبة التبادل بين عملتين والشروط التي يجب أن يتم إستيفاءها في سعر الصرف اللحظي في تاريخ القياس. وقد تم إضافة ملحق إرشادات التطبيق والتي تتضمن إرشادات تقييم ما إذا كانت العملة قابلة للاستبدال بعملة أخرى، وإرشادات تطبيق المعالجات المطلوبة في حالة عدم القابلية للاستبدال.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية من تطبيق التعديلات التي تمت على المعيار.	تطبق التعديلات الخاصة بتحديد السعر اللحظي عند صعوبة التبادل بين عملتين على الفترات المالية التي تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠٢٤، ويسمح بالتطبيق المبكر، وإذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر، يجب الإفصاح عن ذلك. عند التطبيق، لا يجوز للمنشأة تعديل معلومات المقارنة، وبدلاً من ذلك: • عندما تقوم المنشأة بالتقرير عن معاملات العملة الأجنبية بعملة التعامل لها، يتم الاعتراف بأى تأثير للتطبيق الأولي كتعديل على الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة في تاريخ التطبيق الأولي. • عندما تستخدم المنشأة عملة عرض بخلاف عملة التعامل الخاصة بها أو تترجم النتائج والمركز المالي لعملية أجنبية، يتم الاعتراف بأى تأثير للتطبيق الأولي كتعديل على المبلغ التراكمي لفروق الترجمة - المتراكمة في جانب حقوق الملكية - في تاريخ التطبيق الأولي. • تم وضع خياراً إضافياً مؤقتاً يسمح للمنشأة التي لديها التزامات قائمة بالعملة الأجنبية في تاريخ تعديل سعر الصرف مرتبطة بأصول ثابتة و/أو استثمارات عقارية و/أو أصول غير ملموسة (باستثناء الشهرة) و/أو أصول تنقيب وتقييم و/أو أصول حق انتفاع عن عقود تأجير مقتناه قبل تاريخ تعديل سعر الصرف ولا زالت موجودة وتعمل بالمنشأة بالاعتراف بفروق العملة المدينة الناتجة عن الجزء المسدد من هذه الالتزامات خلال الفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة، بالإضافة الى فرق العملة الناتج عن ترجمة الرصيد المتبقي من هذه الالتزامات في نهاية يوم ٢٠٢٤/٣/٦ او في نهاية يوم تاريخ اقفال القوائم المالية اذا كان سابقاً باستخدام سعر الصرف المستخدم في تلك التواريخ ضمن تكلفة هذه الأصول. • كما تسمح المعالجة للمنشأة بالاعتراف بفروق العملة المدينة والدائنة الناتجة عن ترجمة ارصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية القائمة في نفس التاريخ ضمن بنود الدخل الشامل الآخر.



المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
التفسير المحاسبي رقم (٢) "شهادات خفض الانبعاثات الكربونية"	شهادات خفض الانبعاثات الكربونية (Credits Carbon): هي أدوات مالية قابلة للتداول تمثل مقابل وحدات خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتمثل كل وحدة طناً من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون المكافئ، وتصدر لصالح مطور مشروع الخفض (مالك/ غير مالك)، وذلك بعد الاعتماد والتحقق وفقاً لمعايير ومنهجيات خفض الانبعاثات الكربونية المعترف به دولياً، التي تقوم بها جهات التحقق والمصادقة سواء المحلية أو الدولية المقيدة بالقائمة المعدة لدى هيئة الرقابة المالية لهذا الغرض. يمكن للشركات استخدام شهادات خفض الانبعاثات الكربونية لتلبية أهداف تخفيض الانبعاثات الطوعية (للشركات) لتحقيق التبادل الكربوني أو غيرها من المستهدفات وهو ما يتم تداوله في سوق الكربون الطوعي. (Voluntary Carbon Market "VCM") هذا وتختلف المعالجات المحاسبية وفقاً لطبيعة الترتيب والغرض التجاري لشراء الشهادات أو إصدارها من قبل مطوري المشروع ومن ثم يجب على الشركات تحديد الحقائق والتعرف على الظروف المختلفة لتحديد المعالجة المحاسبية المناسبة والمعايير المحاسبية الواجب تطبيقه. يتناول التفسير المعالجة المحاسبية للحالات المختلفة من حيث القياس الأولي والقياس اللاحق والاستبعاد من الدفاتر والإفصاحات اللازمة.	لا ينطبق على القوائم المالية للشركة، فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية للشركة.	يبدأ التطبيق في أو بعد أول يناير ٢٠٢٥ ويسمح بالتطبيق المبكر.

أ/ عمرو على الجارحي
رئيس مجلس الإدارة

أ. د/ أحمد زكي بدر
العضو المنتدب

أ/ أشرف محمد إبراهيم
مدير عام الشؤون المالية

